

الفصل الثانی

سیاسة الانفتاح الاقتصادی
وأثرها على واقع التعليم التجاری

- (١) أثر التطور التكنولوجی على التعليم الفنی
- (٢) نشأة التعليم التجاری •
- (٣) أهداف التعليم التجاری •
- (٤) تلاميذ التعليم التجاری •
- (٥) معلمو التعليم التجاری •
- (٦) المبانی المدرسیة •

أشـر التطور التكنولوجى على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى

لا شك أن نقل التكنولوجيا الحديثة واستثمارها بمصر للنهوض بمستوى الانتاج والعمل والحياة ، يؤكد أن التعليم الفنى يجب ان يكون له المرتبة الاولى من الأهمية والاولوية ، حيث انه يرتبط مباشرة باعداد القوى العاملة الفنية المدربة الماهرة القادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها وطرق استثمارها لتحقيق التنمية المطلوبة^(١) .

كما ان التطور الصناعى والتكنولوجى والتوسع فى الاستثمار فى قطاع الخدمات أدى بالطبع الى زيادة الفئات المساعدة خاصة فئات الفنيين والعاملين فى الادارة والذين يقومون بتنسيق العمل بين مختلف المستويات من الفنيين فى القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الكتبة والسكرتارية، مديرى المستخدمين والحسابات وغيرهم ، وقد يتفـاوت المستوى التعليمى لاصحاب هذه الفئة بين التعليم العالى والتعليم الفنى . الا انها تحظى باعداد كبيرة هائلة خاصة فى السنوات الأخيرة^(٢) . فعلى سبيل المثال لتحقيق مزيد من الربط بين سياسة التعليم والعمالة عقدت وزارة التعليم العديد من الاتفاقيات مع مختلف الوزارات لضمان ايجاد تعليم كفاء يتفق مع حاجة قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك بقصد تخريج نوعيات من التعليم المشترك ، ولضمان توافر فرص عمل جديدة^(٣) ، حيث أن أساليب الانتاج الحديثة أصبحت تعتمد بالدرجة

(١) سعيد اسماعيل على : محنة التعليم فى مصر ، كتاب الأهالى ، العدد

الرابع ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ١٦١ .

(٢) محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، مكتبة الانجلو،

القاهرة ، طبعة ١٩٨٤ ، ص ١١٣ .

(٣) عيون عبد القادر مطاوع : واقع وسياسة واستراتيجية التعليم

العام من خلال مناقشات ممثلى الأمة فى مجلس الشعب ، مرجع سابق ،

الاولى على تكامل وتشابك العمليات الانتاجية وربط العمل الانتاجى
بالحاجات الاجتماعية والثقافية .

من هنا اتجهت الى التوسع فى سياسة القبول فى نوعيات التعليم
الفنى من صناعى وزراعى وتجارى لاعداد الكوادر الفنية اللازمة لقطاعى
الانتاج والخدمات .

ورغم أهمية هذا النوع من التعليم ، ورغم انه حدث توسع ملموس
فى التعليم الثانوى الفنى منذ ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، الا ان التوازن بينه
وبين التعليم الثانوى العام لم يكن قد وصل الى المستوى المطلوب
الا فى السنوات الاخيرة حيث اصبحت معدلات القبول فيه لأول مرة فى تاريخ
مصر تفوق معدلات القبول فى التعليم الثانوى العام .

كذلك يؤثر التطور التكنولوجى تأثيرا بالغا على التركيب
الوظيفى فى المجتمع ، كما ان نسبة المديرين أو الاخصائيين أو الفنيين
والفئات المساعدة الى العمال المهرة وغير المهرة تتغير تبعا لدرجة
التطور التكنولوجى .

فلو نظرنا الى الهيكل او الهرم الوظيفى السليم فى المجتمعات
المتقدمة لوجدناه على شكل معين هندسى فى وسطه العريض مهارات فنية
وماهرة ، وفى اسفله اى قاعدته اعمال ماهرة وغير ماهرة اى عادية ، وفى
قمته وظائف الاشراف والتخطيط والتنفيذ العليا وهى قليلة وهنا تمثل
المهارات الفنية التى تحتاجها التنمية الاقتصادية نقطة القوة فى
التركيب الوظيفى للمجتمعات المتقدمة صناعيا (١)

(١) محمود السيد سلطان - دراسات فى التربية والمجتمع ، الجزء
الاول ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ص ٢١٢ .

ويمكننا اثبات تعريف مختصر لكل من هذه الوظائف التي تكون الهيكل الوظيفي .

فبالنسبة لقاعدة الهرم الوظيفي نجد العمال المهرة وغير المهرة .

العمال المهرة : هم الذين حصلوا على قدر كاف من المهارات والخبرات في مهنتهم بجانب المامهم بالمعرفة والثقافة الفنية المتصلة بالمهنة ايضا .

العمال غير المهرة : هم الذين يعملون في مهن لا تحتاج الى مهارة والتي يمكن اكتسابها خلال الخبرة وهم يشكلون الغالبية العظمى من القوى العاملة في الدول النامية ، الا أن التطور التكنولوجي سيؤدي الى الاستغناء عنهم واحلال الآلات محلهم .

اما بالنسبة لقمة الهرم فهناك

المديرون : وهم واضعو السياسة ومتخذو القرارات ويكون لديهم الخبرة واليقظة بشأن الادارة والتخطيط وتنسيق العمل ويكونون قد وصلوا الى أعلى مستويات التعليم .

الاحصائيون : ويشغلون قمة الهرم مع المديرين ويكونون قد وصلوا الى أعلى مستويات التعليم في فروع تخصصاتهم مثل المهندسون - الاطباء - أساتذة الجامعات - المحاسبون .

اما بالنسبة لمنتصف الهرم الوظيفي فهناك

الفنيون : وهذه الفئة هي اكثر الفئات اتساعا لانها تمثل حلقة الوصل بين قمة الهرم حيث الاحصائيين وبين قاعدته حيث العمال المهرة . وتشمل مساعدي المهندسين ورؤساء الاقسام ومنهم من يساعد الاحصائيين في

كثير من النواحى المتصلة بالادارة أو الانتاج المباشر وبعضهم يحمل شهادات جامعية عالية .

الفئات المساعدة : وتضم هذه الفئات الأفراد الذين يكونون الجهاز الادارى والكتابى ، ويقومون بتنسيق العمل بين الفنيين فى القطاعات وتضم هذه الفئة الكتبة والسكرتيريين ، وكتبة الحسابات ، ومديرى المستخدمين ويتفاوت مستوى تعليم أفرادها بين التعليم الجامعى والتعليم الثانوى والفنى(١) .

وحيث تمثل الغالبية العظمى من فئة الفنيين ومساعدى الفنيين أى الوسط العريض من الهرم الوظيفى من متخرجى المدارس الثانوية الفنية فقد تم توجيه العدد الاكبر من متخرجى المدارس الاعدادية الى التعليم الفنى بمستوياته وأنواعه المختلفة نظرا لحاجة البلاد الى الفنيين والعمال المهرة فى مجالات النشاط الصناعى والزراعى والتجارى وبذلك كان الاهتمام بالكم وليس بنوعية المهن الضرورية للقيام بمتطلبات التنمية الاقتصادية .

وسوف نلاحظ ذلك عند موازنة أعداد الطلاب بمختلف أنواع التعليم الفنى من صناعى وزراعى وتجارى ، اذ نجد أن التعليم التجارى يستأثر بعدد هائل من الطلاب (وبالتالي المتخرجين منه) عن بقية أنواع التعليم الفنى الأخرى بما يزيد عن متطلبات وحاجة الاقتصاد فى البلاد فى الوقت الذى نجد فيه عجزا شديدا فى متخرجى المدارس الثانوية الصناعية .

وربما يرجع ذلك النقص نظرا لأن مصادر اعداد هذه الفئة لم تنشأ الا حديثا منذ عام ١٩٦٦ عندما انشئت معاهد اعداد الفنيين الصناعيين

(١) محمد سيف الدين فهمى : مرجع سابق ، ص ١١١ ، ١١٣ .

والتجاربيين ، ومدة الدراسة بها سنتان دراستان بعد الثانويــــــــــــــــة العامة ، كما استحدثت مدارس اخرى عام ١٩٧٧/٧٦ مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الشهادة. الاعدادية تعدد فئة الفنيين الاول .

وقد قامت وزارة التعليم العالي بعدة دراسات عن تقديــــــــــــــــر الاحتياجات فى الفنيين حتى عام ١٩٨٥ وأشارت هذه الدراسات الى ان الاحتياجات تقدر بنحو ٨١٠٠ فنى سنويا ، فى حين أن متوسط التخرج الحالى من معاهد اعداد الفنيين لا يتجاوز ١٨٠٠ فنى سنويا .

أما بالنسبة لفئة العمال المهرة ، فان العجز بها أشد ، نظرا لما يتسم به التوزيع النسبى لفئات الهيكل الوظيفى من ارتفاع نسبة هذه الفئة ارتفاعا كبيرا عن نسبة كل من الفنيين والاختصاصيين .

ولقد أصبحت نسبة طلاب التعليم الفنى ، على مستوى العامل الماهر تزيد عن ٥٢٪ من اجمالى طلاب المرحلة الثانوية وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة الا انه لايزال عاجزا عن توفير الاحتياجات من هذه الفئة . خاصة وان توزيع النسبة السابقة بين فروع التعليم الفنى الثلاث كالاتى : ١٤ر١٪ صناعى - ٥٩ر١٪ زراعى - ٣٢٪ تجارى (طبقا لبيانات وزارة التربية والتعليم) (١) .

مما سبق يتضح ان الاعمال الفنية وهى مستويات التعليم الفنى الثانوى وما يليه من التعليم العالى الفنى تمثل اختناقا وقصورا مما يجعل الهرم الوظيفى ممزقا ومختلا ومقلوب الصورة (٢) ، حيث أصبحت القاعدة.

(١) المجالس القومية المتخصصة ، التعليم الفنى ودوره فى اعداد

القوى العاملة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٠ ، ١١ .

(٢) محمود السيد سلطان : مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

العريضة التى تتكون من الحرفيين والمهنيين قاعدة. هزيلة نتيجة هجرة الكثير منها للخارج بجانب أن العوامل الاقتصادية التى تمر بها البلاد لا تتناسب مع القمة الكبيرة المكونة من متخرجى الجامعات وما يعادلها. وفى نفس الوقت انكمش حجم المستوى الأوسط فى الهرم انكماشا كبيرا وهو المستوى الاشرافى الذى يتكون من الفنيين الذين يقومون بدور رئيسى فى عمليات الانتاج والتنمية الاقتصادية .

ويؤكد المجلس القومى للتعليم انه بالرغم من الاهتمام الذى توليه الدولة لاعداد القوى البشرية الفنية ومحاولة ربط التعليم بقطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، الا أن نظم واساليب ومؤسسات اعداد القوى البشرية لم تتطور التطوير الكافى الذى يتواءم مع الاتجاهات الجديدة. والعصرية فى هذا الميدان ، كما انها لم تحظ حتى الان بالاستثمارات التى تتناسب مع أهميتها فى عمليات الانتاج ، الامر الذى أدى الى قصورها كما ذكرنا ليس فقط من الناحية الكمية بل أيضا فى الناحية النوعية (١).

وبذلك يتضح ان نقل التكنولوجيا الحديثة الى الأراضى المصرية، واستثمارها للنهوض بمستوى العمل والانتاج والحياة عامة ، كل ذلك لا يمكن ان يتحقق باستيراد الآلات والمعدات الحديثة والأجهزة المتطورة فحسب وانما يتطلب ذلك فى المرتبة الأولى تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة الواعية القادرة. على استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها وكيفية استثمارها وتكيفها لحاجات التنمية فى البلاد .

(١) لبيب السباعى : أزمة التعليم والهرم المقلوب فى سياسات التعليم ، الأهرام الاقتصادية ، العدد ٥٧٥ ، أول أغسطس ١٩٧٩ ،

وترجع اسباب النقص فى اعداد الفنيين الى عدة عوامل تعوق وتحد من تحقيق الاهداف المرجوه من التعليم الثانوى التجارى والفنى من أهمها :

- النظرة السائدة بين قطاعات كثيرة من أفراد الشعب الى اعتبار التعليم الجامعى الوسيلة الوحيدة الراقية التى تحقق تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتوصلهم للمناصب العليا .

- النظرة الاجتماعية الخاطئة الى التعليم الفنى على انه تعليم من الدرجة الثانية يأتى بعد التعليم الأكاديمى فى الوقت الذى أصبح فيه التعليم الفنى والمهنى فى كافة أنحاء الدول هو الوسيلة الوحيدة الى تحقق التقدم التكنولوجى والتنمية الشاملة .

- انتشار بعض المفاهيم الخاطئة عن العمل اليدوى والحرفى ، مما جعل الغالبية العظمى من الطلاب يبتعدون عن التعليم الفنى حيث يضع النظام الاجتماعى فى مصر العاملين او المشتغلين بالعمل اليدوى (كالألات الكاتبة والنسخ ، ...) فى مركز اجتماعى متدن (١) .

- عزوف الطلاب الحاصلين على مجاميع عالية فى الشهادة الاعدادية عن الالتحاق بالمدارس الفنية الأمر الذى ينعكس أثره على المستوى العلمى لمتخرجى المدارس الفنية .

- عدم تطور خطط التعليم ونظمه بطريقة ملائمة فى اتجاه الواقع الذى تمثله احتياجات وظروف البلاد ، مع تخلف التعليم الفنى

ذاته عن اعداد الطلاب اعدادا فنيا سليما يتمشى مع التقدم العلمى والتكنولوجى .

- نظام الأجور والترقى المعمول به يساعد على التأكيد على المفاهيم الخاطئة بالنسبة للعمل اليدوى والمهنى بالقياس الى نظيره من الاعمال المكتبية (١) .

- ارتفاع تكاليف انشاء وتجهيز المدارس الثانوية الفنية نظرا لما تحتاجه من تجهيزات خاصة تتلاءم مع عمل التدريبات العامة .

- عزوف كثير من المدرسين الذين تتوافر لديهم المؤهلات التربوية والقدرة الفنية اللازمة عن العمل بالمدارس الفنية .

- رفض كثير من الشركات والهيئات تدريب الطلاب ، رغم ضرورة استكمال تدريب هؤلاء الطلاب عمليا فى هذه الشركات حتى يكونوا على مستوى مناسب من الكفاية والتدريب العملى يساعدهم فى العمل بعد التخرج (٢) .

هذا بجانب ظهور كثرة من الشكوى من نقص قدرات متخرجى المدارس الفنية وعدم استطاعتهم الوصول الى التكيف والتأقلم السريع داخل مجالات العمل بالاضافة الى ضعف المستوى الثقافى لمتخرجى هذا النوع من التعليم الذى مازال يتم فى مدارس منفصلة تقبل الطلاب الذين حصلوا على أدنى مجموع من الدرجات وهكذا يصبح الالتحاق به انفصالا ماديا ومعنويا عن الفئات العليا بالمجتمع .

(١) لبيب السباعى : مرجع سابق ، ص ٩٦٧ .

(٢) عفاف عبد المنعم عبد الفتاح : تقويم التعليم الثانوى التجارى

فى ضوء عملية التنمية الاقتصادية ، معهد التخطيط القومى ،

يناير ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .

ولاشك ان اختيار نوع التعليم على أساس مجموع الدرجات انما يعنى الا يلتحق به الا أكثر الطلاب ضعفا وأشدهم استهتارا ، وهذا يتنافى مع ما يهدف اليه هذا النوع من التعليم ، اذ أن متخرجه مطالبون بحمل أعباء النهضة الصناعية والزراعية والتجارية ، مطالبون بأن يكونوا هم أنفسهم عماد التصنيع والتطوير (١) .

لذلك دعت الوزارة الى اعادة النظر فى تخطيط التعليم الفنى فى اطار سياسة تربوية متكاملة ، وقد تم وضع اتجاهات عامة لتحقيق استراتيجية التعليم الجيد ، ومن بين الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة الاهتمام بالتعليم التجارى تمشيا مع الاتجاهات التربوية العالمية واستجابة لبناء دولة حديثة تعتمد على العلم والتكنولوجيا ، وتلبية لحاجات التطور الذى يمر به مجتمعنا وما تتطلبه التنمية الاقتصادية من ضرورة توفير الفنيين ورؤساء العمل (٢) .

نشأة التعليم التجارى :

يرتبط التعليم الثانوى الفنى ارتباطا وثيقا بالنهضة الاقتصادية للبلاد وبمشروعات التنمية المختلفة ، وقد انشئت أول مدرسة فنية فى مصر أيام حكم محمد على نظرا لحاجة الجيش من الفنيين والعمليين ، كما أسس عدد من المدارس تعلم فيها العلوم الحديثة مثل:

- مدرسة المعارف بمصر القديمة . أسست عام ١٨٣٤م .
- وفى سنة ١٨٣٦م انشئت أول مدرسة للحسابات ، ثم انشئت مدرسة المحاسبة فى سنة ١٨٣٧م ، وكان أول انشائها فى جناح من مدرسة المبتديان بالسيدة زينب ، وكان الغرض من انشائها هو تخريج كتبة للخدمة فى فرق الجيش ، وكان عدد تلاميذها فى أول الأمر

(١) سعيد اسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٢) عفاف عبد المنعم عبد الفتاح : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

لايزيد عن ثلاثين تلميذا ، ولكن ما لبث أن ازداد عدد التلاميذ بعد شهر الى ٣١٦ تلميذا ، ومما يدل على شدة احتياج الحكومة لمتخرجى هذه المدرسة أنها عينت ستين تلميذا من متخرجيها بعد سنة من انشائها كتبة بفرق الجيش التي كانت فى حاجة الى ٢٢٠ كاتباً ، كما عينت عدد آخر بالدواوين ، ولم تلبث هذه المدرسة أن ألغيت بعد انشائها بحوالى سنتين وضم تلاميذها الى تلاميذ مدرسة المبتديان (١) .

مدرسة الزراعة بنبروه ، ثم نقلت الى شبرا سنة ١٨٣٨ م .
انشئت مدرسة الفنون والصنایع وهى أول مدرسة فنية وأطلق عليها (مدرسة العمليات) أسست سنة ١٨٣٩ .

ولما استنفذ الجيش اغراضه هبط مستوى هذه المدارس وأهمل شأنها ثم جاء الاحتلال ولم يلق التعليم الفنى أى تشجيع خوفاً من أن يؤدي انتشاره وتفوقه الى قيام نهضة اقتصادية فى البلاد تستغنى بها عما تستورده من إنجلترا (٢) .

استمر اهمال وهبوط مستوى التعليم الفنى عامة فى البلاد نتيجة انتشار الاجانب بالاعمال المالية والتجارية زمناً طويلاً الى أن بدأ ظهوره فى أوائل القرن الحالى ، وذلك فى صورة مدارس ليلية تجارية أو مكاتب زراعية او صناعية الا أنها فشلت فى اعداد العامل حيث لم تتوفر له التدريب العملى الذى يستند الى أصول علمية ، بجانب انها

(١) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مكتبة

النهضة المصرية ، ١٩٣٨ ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) جرجس سلامة : اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر

(١٨٨٢ - ١٩٢٢) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة

الاولى ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٤ .

لم تحقق له ثقافة معينة^(١)، وقد كان موقف الاجانب من التعليم التجاري ليس بأحسن حالا من موقفهم بالنسبة للتعليم الصناعى ، وكان من الطبيعى بناء على ذلك الا يوجد من المصريين من لديه مهارات فنية تجعله على مستوى عال من المعرفة والعلم بأعمال التجارة وفنونها .

وفى عام ١٩١٠ افتتحت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى اقساما ليلية تدرس بها العلوم التجارية كالحساب التجارى وامسـاك الدفاتر وطرق التجارة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وذلك بمدينتى القاهرة والاسكندرية^(٢) .

وقد نجحت تلك الاقسام الليلية نتيجة احتياج سوق التجارة المصرى الى هذا النوع من التعليم مما أدى الى توسيع مناهجها فى سنتى ١٩١١ ، ١٩١٢ حتى تم انشاء نظام للتعليم التجارى الليلى مدته ثلاث سنوات يحصل الطالب فى نهايتها على شهادة العلوم التجارية . وقد افتتحت الادارة اقساما اخرى من هذا النوع حتى أصبح عدد المدن التى تلقى فيها دراسة تجارية ليلية سبعا ويحضرها ٩٤٨ طالبا .

وعلى الرغم من فائدة انشاء هذه الاقسام بالنسبة لأصحاب المتاجر الصغيرة وأصحاب الاعمال حيث ساعدتهم هذه الدراسة فى ادارة اعمالهم ، كذلك بالنسبة للكتابة وصغار الموظفين الذين رغبوا فى تحسين معلوماتهم التجارية ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تقدم تعليما بسيطا محدودا . كالعادة فى مجالات التعليم الفنى .

(١) سعيد اسماعيل على : محنة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) نظارة المعارف العمومية : ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى ، قانون مؤقت للطلبة الراغبين للالتحاق بالمـدارس التجارية الليلية بالقاهرة للسنة المكتبية الدالة فى سنتى

وفى سنة ١٩١١ تم انشاء مدرستين نهارييتين للمحاسبة والتجارة بالقاهرة احدهما متوسطة والأخرى عالية وذلك لاعداد الشبان لتولى مراكز فى الدوائر التجارية والصناعية ولتهيئتهم حتى يسلكوا طريقهم فى الحياة فى غير التوظف الحكومى حيث لم تعد الوظائف الحكومية الخالية تستوعب الاعداد المتزايدة من الطلبة الصالحين، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لان تطوير البلاد من الناحية الاقتصادية واشتراك المصريين فى أعمال التجارة يستلزم الاستعانة بتعليم مثل هذا النوع من الدراسة (١)

وكانت مدة الدراسة فى المدرسة المتوسطة سنتين يدرس الطلاب فيها المواد الاتية : الأخلاق - حساب تجارى - جبر - محاسبة وامسك دفاتر - لغة عربية - لغة انجليزية - لغة فرنسية - ترجمة - جغرافيا تجارية ومبادئ الاقتصاد التجارى يدخل فيها نظام التجارة - اختزال الكتابة - الكتابة على الآلة الكاتبة - التشريع التجارى والصناعى - تحريرات تجارية ومسك دفاتر ، وبجانب الدراسة العلمية هذه يتمرن التلاميذ بالمكتب التجارى على جميع الأعمال الكتابية لغرس العادات التجارية فى نفوس الطلاب وتدريبهم على تقدير قيمة الزمن وتعويدهم على الاعتماد على مجهودهم وتنمية ملكة الابتكار ، وكل المراسلات تكتب باللغات العربية والانجليزية والفرنسية (٢) .

وفى سنة ١٩١٤ ، أصبحت الدراسة بهذه المدرسة المتوسطة ثلاث سنوات ، وحذف من المنهج بعض المواد مثل مادتي التشريع التجارى

(١) سعيد اسماعيل : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، القاهرة ، عالم

الكتب ، ١٩٧٤ ، ص ٨١ .

(٢) أمين سامى : التعليم فى مصر ، القسم الثالث ، الملحقات ص ٣٤ ،

(تابع) التعليم الخصوصى .

والصناعى والتحريرات التجارية ومسك الدفاتر ، وأضيفت دراسة المكتب التجارى باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ؛ وفى السنة الثالثة كان يمكن أن يخصص جزء من الزمن لزيارة المصانع والورش أو أى محل آخر يمكن أن تفيد زيارته فى مجال التجارة والصناعة .

هذا بالنسبة للمدرسة المتوسطة ، أما مدرسة المحاسبة والتجارة العالية . فقد كانت مدة الدراسة وقت افتتاحها سنة ١٩١١ سنتين أيضا كان يدرس فيها المواد الآتية : رياضيات تجارية - محاسبة ومسك دفاتر - لغة انجليزية - لغة فرنسية - لغة أخرى أجنبية - جغرافيا تجارية - واقتصادية - تاريخ ونظام التجارة والزراعة والصناعة - التشريع التجارى والصناعى - اختزال الكتابة - الكتابة بالآلة الكاتبة - مكتب تجارى .

وفى سنة ١٩١٤ أصبحت مدة الدراسة بمدرسة المحاسبة والتجارة العالية ثلاث سنوات بموجب اللائحة المؤقتة التى صدرت بقرار مجلس النظار فى ١٢/٩/١٩١٤ . يدرس الطالب فى السنتين الاولى والثانية نفس المواد السابقة مع اضافة مادة القانون المدنى والقانون النظامى والقانون الدولى الخاص ومادة فحص البضائع . اما فى السنة الثالثة ، فقد كان بعض هذه المواد الزامية وبعضها الآخر اختياريا يلزم الطالب باختيار اثنتين منها (١) . وكانت اللغة العربية هى لغة التعليم ، أما اللغة الفرنسية والانجليزية كانتا اختياريتين واللغة الايطالية من العلوم الاختيارية فى السنة الثالثة (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ (تابع) التعليم العالى .

(٢) التقرير النهائى للجنة الجامعة ، ص ٧٣ .

وقد أدى قيام الحرب العالمية سنة ١٩١٤ الى ابطال الفرض الأساسى الذى انشئت من أجله هاتان المدرستان وهو اعداد الفرد للعمل الحر ، حيث كانت حاجة الحكومة ماسة الى توظيف متخرجى هذه المدارس فى مصالحها الخاصة^(١) . وحتى نهاية العام الدراسى ١٩٢٦ - ١٩٢٧م لم يكن يوجد سوى مدرسة واحدة للتجارة المتوسطة وخلال تلك الفترة تخرج فيها عدد من الشبان ممن اشتغلوا فى البيوت التجارية والشركات والمصالح التجارية وأظهروا كفاية فى أعمالهم دلت على حسن اداء المدرسية للفرض الذى انشئت من أجله وكان تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ الذى يعتبر النواة للنهضة الاقتصادية والمالية وهى الثمرة الاقتصادية للشورة سببا فى ازدياد الطلب والاقبال على هذا النوع من التعليم، مما أضطر الحكومة الى الشروع فى انشاء مدرسة بالأسكندرية وبالفعل انشئت فى اكتوبر ١٩٢٧، وكان عدد طلبات الالتحاق بها ٥٧٦ قبل منها ١٧٥ فقط .

ونظرا لزيادة اعداد الطلاب الذين تقدموا لمدرسة القاهرة تسم التفكير فى انشاء مدرسة أخرى بالقاهرة وانشئت فعلا فى اكتوبر ١٩٢٧ كقسم مسائى بمدرسة التجارة العليا بشارع الشيخ ريحان ألحق بهـ ١٦١ طالبا ثم أصبحت مدرسة نهائية فى العام التالى .

وفى ١٩٢٩ انشئت مدرسة التجارة المتوسطة بأسيوط ، و ١٩٣٠ أنشئت مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة^(٢) .

(١) تقرير بيبن حال التعليم ، الذى تتولاه وزارة المعارف أو تشرف

عليه من ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، القاهرة ، ١٩٢٣ ، ص ٥٠٠ .

(٢) نوفيق نان رويس : تاريخ التعليم النجارى فى مصر ، مجلة

التربية الحديثة ، ابريل ١٩٣٧ ، العدد الرابع ، صدر عن كلية

المعلمين بالجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

بالإضافة الى عدد من الاقسام التجارية الليلية التي انشئ منها
اثنان سنة ١٩٢٥ ، واثنان سنة ١٩٢٨ ، وثلاثة سنة ١٩٣٠ ، واقسام أخرى
انشأتها مجالس المديرية ثم بدأ هذا الفرع يضمحل من سنة ١٩٣١
تدرجياً (١) .

ومع ازدياد اعمال بنك مصر وازدياد عدد فروع وشركاته ازداد
الاحتياج لمتخرجي هذه المدارس فى الأعمال الكتابية والحسابية .
وازداد بالتالى اقبال الطلاب عاما بعد عاما على هذا النوع من التعليم
حتى أصبح عدد المدارس التجارية فى ١٩٥٢ عشرين مدرسة ، وبعد مرور
أربع سنوات زاد عدد المدارس فأصبح ٢٨ مدرسة منها ٤ مدارس للفتيات .
هذا وقد اهتمت ثورة يوليو ١٩٥٢ بهذا النوع من التعليم ، فتم
افتتاح العديد من المدارس الثانوية التجارية ، وازداد اقبال الطلاب
على الالتحاق مما أدى الى كثرة فى أعداد المتخرجين (٢) .

وفى عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٦١ الخاص بتنظيم التعليم
التجارى وتحديد أهدافه ، وبموجب هذا القانون استقرت الأوضاع بالنسبة
للتعليم الثانوى التجارى ، وأخذ ينتشر فى جميع انحاء الجمهورية
وذلك تمشيا مع السياسة العامة التى رسمتها وزارة التربية والتعليم
والتي تنص على التوسع فى التعليم الفنى .

وبمقتضى هذا القانون انقسم التعليم التجارى الى مرحلتين :

(١) مرحلة اعدادية : وهدفها تزويد الطالب بقدر معقول من الثقافة

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والاحصاء : تطور خريجي المدارس
الثانوية الفنية فى مصر خلال الفترة من عام ٧٣/٧٢ الى عام

١٩٧٧/٧٦ ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ٨٣ .

الفنية والمهارة اليدوية التي تمكنه من أن يباشر الاعمال الكتابية في المحلات التجارية بدرجة جيدة. وهذه المرحلة تؤدى بالممتازين من متخرجيها الى الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية .

(ب) مرحلة ثانوية : هدفها تزويد السوق بفنيين على درجة عالية من الثقافة العامة والفنية تمكنهم من الاشراف على تنفيذ المشروعات التجارية فى الشركات الكبيرة والمصالح الحكومية والهيئات الأهلية ، والسير بعملية الانتاج فى الطريق الناجح بجانب مواولة الاعمال الكتابية والحسابية .^(١) وتشتمل الدراسة فى المدارس الاعدادية التجارية على مواد ثقافية عامة ، كالدين واللغة ، ولغة اجنبية واحدة (الانجليزية فى مدارس البنين والفرنسية فى مدارس البنات) والخطين العربى والافرنجى والجغرافيا والتاريخ والتربية الرياضية ، كما تشتمل على المواد الفنية وهى مسك الدفاتر والحساب التجارى ، والمكتب التجارى بالعربية ومبادئ فن البيع ، والآلة الكاتبة العربية^(٢) .

وفى عام ٥٩/٥٨ رأت الوزارة أن تلحق بعض الفصول التجارية بمدارس التعليم العام وذلك رغبة فى نشر التعليم التجارى بالمدن التى ليس بها مدارس تجارة وذلك نظرا لضرورة هذا النوع من التعليم لتقدم الحياة الاقتصادية ، وقد بلغ عدد المدارس الثانوية التجارية والمستقلة فى عام ٥٩/٥٨ ، ٣٤ مدرسة منها ٣٠ مدرسة للبنين و ٤ بنات ، ٤٧ من

(١) محمد خيرى حربى ، والسيد محمد العزاوى : تطور التربية والتعليم

فى اقليم مصر فى القرن العشرين ، وزارة التربية والتعليم ،

ادارة الشؤون العامة ، مركز الوثائق التربوية ، ١٩٥٨ ، ص ٩١ ، ٩٢ .

(٢) مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية ، دليل موضوعات

البحث والنقاش فى التعليم التجارى ، القاهرة ، ١١/٢٣ - ١٩٥٧/١٢/٥

تعاريف الدول ، ١/مصر ، تقرير عن التعليم التجارى ، ص ١٠ .

الأقسام الملحقة بمدارس التعليم العام منها ٢٧ للبنين ، ٢٠ قسما للبنات(١) .

أما مواد الدراسة بالمرحلة الثانوية التجارية ، فتزيد على مواد المرحلة الاعدادية التجارية اللغة الأجنبية الثانية وتاريخ مصر الاقتصادى ودراسة المجتمع المصرى ، وتدریس المواد الفنية باللغة العربية(٢) .

ويعد صدور القانون ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ خطوة هامة حيث بدأت تتضح معالم التعليم التجارى وتتحدد أهدافه وتستقل شخصيته(٣) .

لكن بعد مضي عامين من صدور هذا القانون بدأ التفكير فى إلغاء التعليم الاعدادى التجارى نظرا لعدم الاقبال عليه و صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن قصر التعليم التجارى على المرحلة الثانوية وان كانت المدارس الاعدادية التجارية للبنات قد استمرت باقية مدة أطول من مدارس البنين نظرا لاقبال المحال التجارية على متخرجاتها لاستخدامهن فى أعمال البيع والعرض ، وقد جاء قرار تصفية هذه المدارس عام ٦٥ / ١٩٦٦ بناء على قرار هيئة التخطيط العليا وتحويل بعضها الى مدارس ثانوية تجارية والبعض الآخر الى مدارس اعدادية عامة لتوحيد طابع التعليم الاعدادى(٤) .

(١) وزارة التربية والتعليم : المركز القومى للبحوث التربوية ، من

ملف التعليم التجارى ، مؤتمر التعليم التجارى ، ٩ مايو ١٩٥٩ .

(٢) مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٣) عادل على صادق ، تقويم منهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية

مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٤) سالم حسن على هيكىل : أشر التغيرات الاقتصادية والادارية على

تطور التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ،

استمر التوسع فى هذا النوع من التعليم خلال الفترة من عام ١٩٦٧ نظرا لما حدث فى المجتمع من تغييرات مختلفة فحدث تطور سريع فى أوضاع التعليم الثانوى التجارى خاصة بعد صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ فى شأن التعليم الفنى وكخطوة هامة على طريق دعم التعليم الفنى لمسايرة ظروف العصر واتباع احدث الطرق والأساليب لتحقيق التقدم والرقى . وقد ذكر القانون فى مادته الأولى أن التعليم الفنى يستهدف الارتقاء بالاعداد العام للطلاب عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا، بقصد اعداد المواطنين الاشتراكى المدرك لواجباته نحو ربه وأسرته ووطنه والانسانية جمعاء، وتزويدهم بالقدر المناسب من الدراسات التى من شأنها الوصول الى مستوى فنى الفنيين والعمال المهرة فى المجالات الفنية المختلفة (١).

وبعد اقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى زاد اهتمام الدولة بالتعليم الفنى وأدى ذلك الى التوسع فى انشاء المدارس والاقسام فى جميع انحاء البلاد وقد نال التعليم الثانوى التجارى نصيبا هائلا من ذلك الاهتمام فتم ادخال تخصصات نوعية جديدة من أجل سد النقص فى العمالة الفنية المدربة من التجاريين المؤهلين فى كافة مجالات التنمية .

وبالتالى أصبح التعليم التجارى قبل الجامعى يضم المدارس الثانوية التجارية العامة والمتخصصة نظام الثلاث سنوات والمدارس الفنية التجريبية التجارية نظام الخمس سنوات هذا بجانب معاهد اعداد الفنيين التابعة لوزارة التعليم العالى والتى تواجه صعوبات فى

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

تحقيق الهدف من انشائها حيث الاعداد الطلابية الكبيرة والامكانات
المادية والبشرية الهزيلة .

وقد أشارت دراسة محمد محمد ابراهيم الى أسباب تعثر هذه المعاهد
فى تحقيق الهدف منها حيث لا توجد خطة محددة المعالم تلتزم بها جميع
هذه المعاهد من حيث الأبعاد الأساسية لمخرجاتها (المتخرجين) فى
الأعداد ، المستوى التخصصى المطلوب . وهذا يرجع الى عدم وجود أهداف
واضحة ومقنعة بالنسبة لها .

هذا بجانب أسباب أخرى متعددة مرتبطة بخطة العمل وأسباب مرتبطة
بحفز الطلاب على مواصلة الدراسة وأسباب مرتبطة بعناصر العملية
العلمية (١) .

أما دراسة سالم حسن على هيكىل فتشير الى أن معاهد اعداد
الفنيين لم تنل الغاية التى تتكافأ مع دورها ، ومع حاجة البلاد
اليها كما ونوعا فى خطط التنمية كما انها لم تحظ بالاستثمارات التى
تناسب مع أهميتها فى عمليات الانتاج مما أدى الى قصورها من الناحية
العددية والنوعية (٢) .

كما جاء فى دراسة للمجالس القومية المتخصصة أن نوعية هذا
التعليم ، من حيث مناهجه وأساليبه قاصرة عن متابعة التطورات فى
مجالات الانتاج والخدمات (٣) .

(١) محمد محمد ابراهيم : مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١ .

(٢) سالم حسن هيكىل : مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) المجالس القومية المتخصصة : التعليم الفنى ودوره فى اعداد

القوى العاملة ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

وتركز دراستنا هذه على التعليم الثانوى التجارى العام والشعب التخصصية نظام الثلاث سنوات لما يموج به هذا التعليم من كم هائل من أعداد الطلاب المقيدين به والمتخرجين منه مع الاشارة الموجزة للمدارس الفنية التجارية نظام الخمس سنوات حيث شهد هذان النوعان من التعليم اهتماما كبيرا من الدولة فعملت وزارة التربية والتعليم على التوسع فى هذا النوع من التعليم والتعاون فى هذا المجال مع الوزارات المعنية بهدف تطوير وتحديث التعليم التجارى العام من ناحية ومن ناحية أخرى تمشيا مع استقرار سياسة الانفتاح الذى يتطلب ضرورة توفير الأفراد التجاريين المدربين المؤهلين اللازمين لمشروعات الاقتصاد الجديد ولتدعيم الجهاز الادارى بهذه المشروعات(١).

المدخلات والمخرجات الأساسية فى التعليم التجارى الثانوى والفنى

لمعرفة مدى تطور حجم التعليم الثانوى التجارى وأهم التغييرات التى لحقت له لا بد من مناقشة مدخلات ومخرجات التعليم الثانوى التجارى على اعتبار أن عالم الاقتصاد يمثل السوق الذى يتلقف مخرجات هذا النوع من التعليم وهو مصدر التمويل والتجهيز .

ويقصد بالمدخلات فى النظام التعليمى كل ما يدخل فى العملية التعليمية من أجل الحصول على مخرجات تحقق الأهداف المرجوة من وراء العملية التعليمية .

ومن أهم مدخلات التعليم التجارى التى سوف نعرضها فى الفصل

الحالى والفصل التالى :

(١) الأهداف .

- (٢) التلاميذ .
 (٣) المبنى المدرسي
 (٤) التجهيزات .
 (٥) المحتوى (وسوف نخصص فصلا مستقلا لهذا الجانب مع التجهيزات) .

(١) أهداف التعليم التجارى :

كان الهدف من التعليم الفنى هو تخريج من يريدون الاشتغال بالوظائف الحكومية أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية أو القيام بالاعمال الحرة . وبمقدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ الخاص بتنظيم التعليم الفنى أصبح الهدف من التعليم الثانوى الفنى هو تزويد السـوق بالفنيين والعمال المهرة المزودين بدرجة مناسبة من الثقافة الفنية تمكنهم من القيام بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية ، وسد احتياجات الشركات الكبيرة والمصالح الحكومية كما تمكنهم من السير بعجلة الانتاج (١) .

لذا نجد أن الدولة قد أولت قطاع التعليم الفنى بعض العناية وكان نصيب التعليم التجارى من هذه العناية كبيرا ، ومن ثم شرع فى وضع أهداف واضحة للتعليم الثانوى التجارى وتتمثل هذه الأهداف فى العبارات الآتية :

" يهدف التعليم التجارى بالجمهورية العربية المتحدة الى اعداد شباب عربى يؤمن بقوميته ، وعلى درجة من الكفاية والخلق القويـم ، مزود بقسط مناسب من الشقافتين العامة والتجارية ، ليتمكن من مزاوله

(١) عليه على على فرج : التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨٠ .

الاعمال الحرة ، أو القيام بالأعمال الكتابية والحسابية بالمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية ، أو بالمصالح الحكومية ، مع اتاحة الفرصة للممتازين منهم بمتابعة الدراسة بالمعاهد العالية التجارية (١) :

كما جاء بالنشرة أيضا

" يجب ألا تقتصر أهداف التعليم التجارى . بل أهداف أى نوع من أنواع التعليم على تلقين العلوم والمعارف فحسب بل لا بد وان تشمل تربية النفس والعقل والبدن وتربية الخلق والضمير والارادة والتمسك بمبادئ الحق والخير وغرس الثقة بالنفس والايمان بالله والوطن مع التفاعل مع الكيان العربى الكبير" (٢) .

وفى عام ١٩٥٩ أصدرت وزارة التربية والتعليم المركزية نشرة خاصة بأهداف التعليم الفنى ، وجاءت بها أهداف المدرسة الثانوية التجارية مقسمة الى :

أهداف تربوية عامة ، وأهداف مهنية عامة وخاصة (٣) .

هذا وقد جاء فى تقرير عن تطوير خطط ومناهج الدراسة لطالاب المدارس الثانوية الفنية عام ١٩٨٠ الاهداف الخاصة للمدرسة الثانوية التجارية وقد نص التقرير على الآتى :

" يهدف التعليم الثانوى التجارى الى اعداد القوى البشرية اللازمة لمزاولة :

(١) وزارة التربية والتعليم المركزية : (دائرة التعليم التجارى)

اهداف التعليم التجارى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٤ (ألّه ناسخه) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٣) وزارة التربية والتعليم المركزية : مشروع أهداف التعليم الفنى

القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢ - ٨ .

(١) الأعمال المالية والكتابية فى الجهاز الحكومى أو فى المنشآت

على اختلاف أنواعها وتتمثل فى (١) :

- الحسابات وامسك الدفاتر - أعمال الارشيف .
- أعمال التحصيل والصرف - سجلات التوريدات والمخازن .
- سجلات شئون العاملين - الكتابة على الآلة الكاتبة بنوعيهما
- استعمال الوسائل المكتبية والحسابية الآلية .
- أعمال السكرتير الخاص .

(٢) الأعمال المهنية المتخصصة فى المجالات ذات النوعية الخاصة وهى:

- المعاملات التجارية - الشئون القانونية
- التأمينات التجارية - المشتريات واعمال المخازن
- الشئون الفندقية (مطابخ - مطاعم - مكاتب أماميه - اشرف داخلى) .

(٣) الأعمال الحرة وتتمثل فى :

- عمليات التجارة الداخلية - عمليات الاستيراد والتصدير .
- امسك الدفاتر ومراجعة الحسابات (فى حدود قانون مزاولـة المهنة) .

ولا ريب فى أن اعداد مثل هذه القوى فى تلك المجالات لا يعنى الانحصار فى دائرة ضيقة تلتزم بالتخصص وحده ، فالعامل التجارى فرد فى مجتمع يتعامل مع متغيراته ، ولذا فان عملية الاعداد تقتضى التمييز بين مستويات ثلاث من الأهداف التى أطبـح على المدرسة الثانوية التجارية أن تسعى الى تحقيقها وهى :

(١) وزارة التربية والتعليم : قطاع التعليم الفنى ، تطوير خطط ومناهج الدراسة لطلبة المدارس الثانوية الفنية ، نظام ثلاث

أولا : أهداف تتعلق بالمجتمع :

- أ - تعرف الطلاب على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المحلى والعربى والعالمى .
- ب - تعرف الطلاب على الهيكل الاقتصادى للمجتمع .
- ج - تعرف الطلاب على الوظيفة الاجتماعية لمجالات النشاط المالى والتجارى .
- د - تعرف الطلاب على دور الدولة والقانون فى حماية المتعاملين فى النشاط المالى والتجارى بصورة المختلفة .
- هـ - تعرف الطلاب على دور الفرد فى خدمة المجتمع عامة والمجتمع الاقتصادى خاصة ودور العمل الذى يعدهم التعليم التجارى من أجله وذلك فى خدمة مجتمعهم العام والاقتصادى .

ثانيا : أهداف تتعلق بمطالب نمو الطلاب :

- أ - تنمية الاتجاهات والقيم الدينية والأخلاقية لدى الطلاب مما يساعد على خلق جيل مؤمن ملتزم بالقيم الروحية .
- ب - تنمية التفكير المنطقى لدى الطلاب وتدريبهم على ممارسة أسلوب التفكير العلمى .
- ج - اكساب الطلاب المهارات والعادات والسمات الشخصية التى تساعد على نضجهم خاصة اذا كانوا فى مرحلة المراهقة .
- د - اتاحة الفرص للطلاب لممارسة هوايتهم واشباع اهتمامهم مما يزيل عنهم كثيرا من التوتر والقلق .

أما بالنسبة للأهداف الخاصة للتعليم التجارى

فيقصد بها تلك الأهداف التى تتعلق بالاعداد للحياة العامة

والعملية ذات الصيغة التجارية ويمكن ايجازها فى :

(١) اعداد الطلاب للحياة العامة ذات الصيغة التجارية ويشمل ذلك :

أ - تحقيق المطالب الاقتصادية للفرد وذلك من خلال التربية الاستهلاكية له واعداده. لممارسة الأعمال التجارية والادارية للتنظيمات الاجتماعية المختلفة وخاصة الأسرة وتدريبه على ادارة شؤونه المالية الشخصية الحاضرة ومساعدته على التكيف مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتوعيته بدور التجارة فى تقدم المجتمع وتعريفه بحقوق وواجبات كل من المنتج والمستهلك والمدخر والمقترض وأطراف النشاط الاقتصادى المختلفة .

ب - تحقيق المطالب الاقتصادية للمجتمع من خلال :

- * فهم واضح للاقتصاد المحلى القومى والعالمى والمتغيرات التى تؤثر فى ذلك .
- * تنمية قدرة الفرد على الاسهام فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .
- * تنمية قدرة الطالب على الاستفادة بخدمات المجتمع ذات الطابع التجارى .

(٢) اعداد الطالب للحياة العملية ذات الصيغة التجارية ويشمل ذلك:

- أ - اعداد الطلاب للتكيف مع ظروف العمل من خلال :
- * اكتساب ثقافة عامة تخدم الثقافة المهنية .
 - * اكتساب معلومات مهنية تساعد فى اختيار الطالب لما يتناسب مع قدراته وميوله فى مجالات العمل التجارى .
 - * تنمية سمات الشخصية المرغوبة فى مجالات العمل التجارى وغيره
 - * احترام آداب المهنة التجارية وتذوقها وتقدير وظيفتها .
 - * تنمية التفكير العلمى لدى الطلاب وتقديم الفرص التى تنمى لديهم ملكة الابتكار .

ب - الاعداد لعمل ذى طابع تجارى ويشمل ذلك :

- * تقديم الحقائق والنظريات والمهارات والميول والاتجاهات اللازمة لمجالات العمل المحاسبية والادارية والتوزيعية .
- * اكتساب خبرات عملية بواسطة التدريب العملى فى المنشآت التجارية وغيرها مما يسهم فى اعداد الطلاب للالتحاق بالعمل كمبتدئين (١) .

تلك هى أهداف التعليم الثانوى التجارى كما جاءت فى النشرات والتقارير الرسمية والمراجع ، ونود أن نوكد على ضرورة تناسق هذه الأهداف مع الأهداف العامة التى يسعى المجتمع لتحقيقها ، ومن هنا يتحقق الهدف الرئيسى للمدرسة الثانوية التجارية فى خلق جيل من الطلاب يعرف دوره نحو خدمة مجتمعه .. يعرف دوره نحو العمل الذى يعده له التعليم التجارى لخدمة وطنه .. بل لا بد أن يعرف الهيكل الاقتصادى للمجتمع الذى يعيش فيه واتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. جيل ملتزم و متمسك بالقيم الروحية والدينية والأخلاقية .. جيل لديه كافة المهارات والقدرات والكفايات التى تساعده فى خدمة مجتمعه والنهوض به .

(٢) تلاميذ التعليم التجارى :

يعتبر التلاميذ أهم المدخلات الأساسية والرئيسية فى التعليم التجارى بل فى أى نظام تعليمى وأن تنمية هؤلاء التلاميذ حتى يسهموا فى خدمة مجتمعهم وتحقيق رفاهيته وتقدمه هى الهدف الأساسى فى النظام

(١) على أحمد على وآخرون : تدريس المواد التجارية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ٥ وما بعدها .

التعليمى وفى الوقت نفسه يمثل التلاميذ أيضا أهم المخرجات الرئيسية فى النظام التعليمى (١).

وتعكس أعداد التلاميذ بالتعليم الثانوى التجارى مدى استئثار هذا النوع من التعليم بالنسبة الأكبر فى التعليم الفنى عامة ويتضح ذلك من البيانات التالية .

جدول رقم (١) : اجمالى اعداد التلاميذ بالتعليم الثانوى العنى نظام ثلاث سنوات فى الفترة من ٧٤/٧٣ حتى ١٩٨٤/٨٣ (٢)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ بالتعليم الصناعى		عدد التلاميذ بالتعليم الزراعى		عدد التلاميذ بالتعليم التجارى		جملة عدد التلاميذ بالتعليم الفنى	جملة التعليم الثانوى العام
	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
٧٤/٧٣	٩٠٧٩٢	٢٨ر٤	٣٦٥٣٩	١١ر٤	١٩٢١٣٩	٦٠ر٢	٣١٩٤٧٠	٣٢٢٦٠٣
٧٥/٧٤	٩٢٩٨٦	٢٧ر٠	٣٨٤٢٩	١١ر١	٢١٣٢٠٩	٦١ر٩	٣٤٤٦٢٤	٣٤٠٣٢٦
٧٦/٧٥	٩٨٣٠١	٢٦ر٢	٣٩٥١٨	١٠ر٦	٢٣٦١٧٧	٦٣ر١	٣٧٣٩٩٦	٣٥٨٣١٩
٧٧/٧٦	١٠٢٨٧٤	٢٥ر٥	٤١٧٤٥	١٠ر٣	٢٥٩٣١٢	٦٤ر٢	٤٠٣٩٣١	٣٩٢٨٦١
٧٨/٧٧	١١٢٠٢٦	٢٥ر٩	٤٤٨٨٢	١٠ر٤	٢٧٥٢٠١	٦٣ر٧	٤٣٢١٠٩	٤١٦٢٠٨
٧٩/٧٨	١٢٥٥٥٤	٢٥ر٩	٤٩٩٦٤	١٠ر٢	٣٠٩٦٥١	٦٣ر٨	٤٨٥١٦٩	٤٤٣٠٧٥
٨٠/٧٩	١٤١٣٠٧	٢٦ر٠	٥٦٥١٧	١٠ر٤	٣٤٤٨٨٦	٦٣ر٥	٥٤٢٧١٠	٤٦٨٠٥٢
٨١/٨٠	١٦١١٥٥	٢٥ر٩	٦٦٧٣٩	١٠ر٧	٣٩٣٤٧٢	٦٣ر٣	٦١١٣٦٦	٤٨٤٨٦٧
٨٢/٨١	١٨٢١٢٥	٢٦ر٥	٧٦٢١٢	١١ر١	٤٢٨٥٨٤	٦٥ر٤	٦٨٦٩٢١	٥٠٧١٥٩
٨٣/٨٢	١٩٥٠٨١	٢٧ر٢	٨٣٢٦٤	١١ر٦	٤٣٨٤٩٠	٦١ر٢	٧١٦٨٣٥	٥١٧٩٩٨

(١) ف . كوميز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد

خيرى كاظم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٢ .

(٢) - السنوات ٧٤/٧٣ ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة

للاحصاء والحاسب الآلى من مذكرة تطور التعليم وتدفعه منذ

منتصف القرن العشرين ١٩٥٠/١٩٥١ - ١٩٧٧/١٩٧٦ .

- السنوات ٧٦/٧٥ حتى ٨٤/٨٣ معهد التخطيط القومى ، مركز

المعلومات التخطيطية ، الادارة العامة للبيانات التخطيطية

بيانات احصائية عن التعليم .

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- أ - بدءاً من عام ٧٤/٧٥ ولأول مرة فى تاريخ التعليم بمصر يفوق حجم التعليم الثانوى الفنى حجم التعليم الثانوى العام مما يوضح اتجاه الدولة نحو التوسع فى التعليم الفنى وزيادة حجمه لاعادة التوازن بين التعليم النظرى والتعليم الفنى .
فمن المستهدف زيادة التوسع فى هذا النوع من التعليم بحيث تصل نسبة القبول فيه الى ما يتجاوز ٦٠٪ من جملة عدد المقبولين بالتعليم الثانوى بمختلف نوعياته (١) .
- ب - زيادة مستمرة متتالية فى جملة أعداد التلاميذ بالتعليم الفنى بدرجة ملحوظة تدل على مدى اتساع هذا النوع من التعليم والتوسع فيه فقد زاد عدد التلاميذ خلال عشر سنوات من ٧٣/٧٤ حتى ٨٢/٨٣ ١٩٨٣ بمقدار ٣٩٧٣٦٥ تلميذاً أى بنسبة ١٢٤ر٤٪ من عام ٧٣/٧٤ ١٩٧٤ .
- ج - موقع التعليم التجارى الثانوى بالنسبة للتعليم الفنى حيث يستأثر بالنسبة الأكبر من اعداد التلاميذ بالتعليم الفنى عامة فهو يمثل ما بين ٦٠ر٢٪ ، ٦٥ر٣٪ خلال فترة الدراسة وهى تبدو أكبر من نسبة الاحتياجات المطلوبة بينما يأتى فى المرتبة الثانية التعليم الصناعى حيث تمثل النسبة ما بين ٢٥ر٥٪ ، ٢٨ر٤٪ وهى أقل من الاحتياجات المطلوبة ، أما التعليم الزراعى فيأتى فى المرتبة الثالثة حيث تمثل نسبته ما بين ١٠ر٣٪ ، ١١ر٦٪ وهى نسبة قد تكون كافية، وبملاحظة اعداد التلاميذ والنسب المئوية لهم على مدى العشر سنوات من ٧٣/٧٤ حتى ٨٣/٨٢ نجد أن النسب المئوية

(١) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسته وخطته وبرامج تحقيقه ، يوليو ١٩٨٠ ، تطوير التعليم الفنى ، ص ٣٨ .

فى التعليم الصناعى ترتفع تدريجيا سنة بعد أخرى حتى وصلت
 ٢٧٢٪ ، بينما نجد فى التعليم التجارى بدأت النسب المئوية لأعداد
 التلاميذ فى التناقص حتى بلغت ٦١٢٪ عام ٨٣/٨٢ أما التعليم
 الزراعى نجد أن النسب المئوية لأعداد التلاميذ تزداد بنسب
 ضئيلة وصلت فى ٨٤/٨٣ الى ١١٦٪ وذلك اتجاه معقول لاعداد
 التوازن الى نمو التعليم الفنى .

هـ - استئثار التعليم الثانوى التجارى بالنسبة الاكبر من التعليم
 الصناعى والزراعى من حجم التعليم الثانوى كله ، ففى عام
 ٧٤/٧٣ كان حجم التعليم الثانوى التجارى يمثل ٢٩٨٪ من حجم
 التعليم الثانوى كله ، بينما الصناعى يمثل ١٤١٪ والزراعى
 ٥٧٪ ، وفى عام ٧٩/٧٨ بلغ حجم التعليم الثانوى التجارى
 ٣٣٤٪ من حجم التعليم الثانوى كله ، بينما التعليم الصناعى
 بلغ ١٣٪ والتعليم الزراعى بلغ ٥٤٪ .
 وفى عام ٨٣/٨٢ بلغ حجم التعليم التجارى ٣٥٪ من حجم
 التعليم الثانوى كله بينما التعليم الصناعى بلغ ١٥٨٪ والتعليم
 الزراعى ٦٧٪ .

يتضح مما سبق القصور الشديد فى التخطيط للتعليم حيث زيادة
 هائلة فى حجم التعليم الثانوى التجارى ونقص شديد فى التعليم
 الثانوى الصناعى والتعليم الثانوى الزراعى اللذين تعانى مشروعات
 خطة التنمية من نقص وعجز شديد فى العمالة الفنية المتخرجة منهما
 وهو أمر خطير بالنسبة للتنمية ، ولما ترجوه البلاد من تقدم ورغبة
 فى رفع مستوى معيشة المواطنين .

أما بالنسبة للتعليم الفنى نظام الخمس سنوات فان حجمه قد
 تطور كما يبدو فى الجدول التالى :

جدول رقم ١٢١ : أعداد التلاميذ بالتعليم الفني نظام الخمس سنوات
في الفترة من ١٩٧٤/٧٣ حتى ١٩٨٤/٨٣ (١)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ بالتعليم الفني الصناعي		عدد التلاميذ بالتعليم الفني الزراعي		عدد التلاميذ بالتعليم الفني التجاري		حملة عدد التلاميذ بالتعليم الفني نظام الخمس سنوات
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٧٤/٧٣	١٨٥٧						
٧٥/٧٤	٢٨٢٥						
٧٦/٧٥	٣٤٩٩						
٧٧/٧٦	٤٠٦٠						
٧٨/٧٧	٤٥٢٨						
٧٩/٧٨	٥٤٣٧	٧٢	١٨١	٢٤	١٨٧٧	٢٥	٧٤٩٥
٨٠/٧٩	٦٦٠٥	٦٩	٣٢٦	٣	٢٥١٠	٢٦	٩٤٤١
٨١/٨٠	٨٦٦٩	٦٩	٦٩٢	٥	٣١٨٢	٢٥	١٢٥٤٣
٨٢/٨١	١٠٧٦٨	٧١	١٠١٥	٦	٣١٩٧	٢١	١٤٩٨٠
٨٣/٨٢	١٣٣٨٧	٧٥	١٢٦٣	٧	٣١٤٦	١٧	١٧٧٩٦

وبالتأمل في الجدول السابق رقم (٢) نلاحظ ما يلي :

(١) أن التعليم الفني التجاري قد بدأ متأخراً شأنه في ذلك شأن التعليم الفني الزراعي قياساً إلى التعليم الفني الصناعي فبينما نجد هذا الأخير كان موجوداً عام ٧٤/٧٣ حيث انشئت أول مدرسة فنية تجريبية صناعية عام ١٩٧١/٧٠ لا يظهر كل من التعليم الفني التجاري والفني الزراعي إلا عام ١٩٧٩/٧٨ .

(٢) أن التعليم الفني الصناعي نظام الخمس سنوات يستأثر بالعدد الأكبر من تلاميذ التعليم الفني حيث بلغت نسبته ما بين ٦٩,٧% ، ٧٥,٢% نجد أن التعليم الفني التجاري

(١) وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة لاهتمام والحاسب الآلي،
بيان إحصائي بإجمالي المدارس والأقسام والفصول والتلاميذ
بمختلف مراحل التعليم .

تبلغ نسبته بالنسبة للتعليم الفني بين ١٧٧٪ ، ٢٦٦٪ وهو يأتى فى المرتبة الثانية بعد التعليم الفني الصناعى ثم يأتى فى المرتبة الثالثة التعليم الفني الزراعى حيث تبلغ نسبته بالنسبة للتعليم الفني ما بين ٢٤٪ ، ٧٪ وربما يرجع ذلك الى حداثة العمل بالتعليم الفني التجارى والزراعى عن التعليم الصناعى .

لكن هذا لا يبرر تناقص نسبة الزيادة فى حجم التعليم الفنى التجارى عاما بعد آخر حيث بلغت نسبة الزيادة فى حجم التعليم الفنى التجارى عام ٨٢/٨٣ عن عام ٧٨/٧٩ حوالى ٦٧٪ بينما بلغت نسبة الزيادة خلال نفس الفترة فى حجم التعليم الفني الزراعى حوالى ٥٩٪ ، أما التعليم الفني الصناعى فتمثل نسبة الزيادة فى حجمه ١٤٪ .

وبالتالى يتضح ان الاقبال على التعليم الفني الزراعى يتزايد على الرغم من قلة عدد تلاميذه بينما تقل نسبة الاقبال فى الصناعى ثم التجارى .

وبموازنة جدول رقم (١) الخاص بالتعليم الثانوى الفنى نظام ٣ سنوات بالجدول رقم (٢) الخاص بالتعليم الفنى نظام الخمس سنوات يتضح ما يلى :

- الاقبال المتزايد والمستمر على التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات واستثواره بالعدد الهائل من التلاميذ الحاصلين على الشهادة الاعدادية، اذ يبلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوى الفنى حوالى ٤٠ مرة من عدد تلاميذ التعليم الفنى نظام الخمس سنوات وذلك

- بينما يمثل التعليم الثانوى التجارى أعلى نسبة فى التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ثم يأتى التعليم الصناعى فى المرتبة الثانية ثم الزراعى فى الثالثة ، نجد فى التعليم الفنى نظام الخمس سنوات أن حجم التعليم الفنى الصناعى يأتى فى المرتبة الاولى ثم التعليم الفنى التجارى فى المرتبة الثانية ثم الزراعى فى المرتبة الثالثة .

ويمكن أن نوازن حجم التعليم الثانوى التجارى وحجم التعليم الفنى التجارى نظام الخمس سنوات كما تبين فى الجدول التالى

جدول رقم (٣) : بيان احصائى لاجمالى عدد التلاميذ فى التعليم الثانوى التجارى نظام ٣ سنوات والتعليم الفنى الثانوى التجارى نظام خمس سنوات من الفترة ٧٤/٧٣ حتى ١٩٨٤/٨٣ م (١)

العام الدراسى	الثانوى التجارى			الثانوى الفنى التجارى			اجمالى عدد التلاميذ بالثانوى التجارى الفنى
	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة	
٧٤/٧٣	٩٥٨٨٣	٩٦٢٥٦	١٩٢١٣٩				١٩٢١٣٩
٧٥/٧٤	١٠٦٠٦٢	١٠٧١٤٧	٢١٣٢٠٩				٢١٣٢٠٩
٧٦/٧٥	١٢٠٢٠٧	١١٥٩٧٠	٢٣٦١٧٧				٢٣٦١٧٧
٧٧/٧٦	١٣٠٨٠١	١٢٨٥١١	٢٥٩٣١٢				٢٥٩٣١٢
٧٨/٧٧	١٤٠٣١٢	١٤٠٩٨٩	٢٨١٣٠١				٢٨١٣٠١
٧٩/٧٨	١٤٦٩٩١	١٦٢٦٦٠	٣٠٩٦٥١	٦٢٩	١٢٤٨	١٨٧٧	٣١١٥٢٨
٨٠/٧٩	١٥٧٩٠٠	١٨٦٩٨٦	٣٤٤٨٨٦	٨٢٩	١٦٨١	٢٥١٠	٣٥٧٣٩٦
٨١/٨٠	١٨٠٥٤٢	٢١٢٩٣٠	٣٩٣٤٧٢	١٠٩٦	٢٠٨٦	٣١٨٢	٣٩٦٦٥٤
٨٢/٨١	١٩٥٠٤٢	٢٢٣٥٤٢	٤٢٨٥٨٤	١١٥١	٢٠٤٦	٣١٩٧	٤٣١٧٨١
٨٣/٨٢	١٩٣٦٢٣	٢٤٤٨٦٧	٤٣٨٤٩٠	١١٣٦	٢٠١٠	٣١٤٦	٤٦١٦٣٦

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلى :

- الزيادة الهائلة والمستمرة فى اعداد التلاميذ بالتعليم

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء والحاسب

الآلى ، مرجع سابق .

الشانوى التجارى والتجارى الفنى اذ بلغت الزيادة فى اعداد الطلاب خلال العشر سنوات من ١٩٧٤/٧٣ حتى ١٩٨٣/٨٢ ، ٢٤٦٣٥١ تلميذا بواقع ١٢٨٢٪ .

- بدء العمل بالتعليم الفنى نظام خمس سنوات منذ عام ٧٩/٧٨ ، لذلك فهو يمثل نسبة ضئيلة جدا. تصل فى المتوسط الى ٧٪ من جملة اعداد التلاميذ فى التعليم التجارى . فى حين أن التعليم الشانوى التجارى نظام ثلاث سنوات يمثل ٩٩٣٪ من جملة اعداد التلاميذ ولكن هذا الفارق الشاسع بين نسبة التلاميذ فى كل من التعليم الفنى والتجارى والتعليم الشانوى التجارى لا يبرره حداثة العمل بالتعليم الفنى خمس سنوات اذ ان اقبال التلاميذ عليه مازال ضئيلا جدا. بالمقارنة بأعداد الطلاب فى التعليم الشانوى التجارى .

- يلاحظ أيضا أن نسبة البنات تفوق وتطفى على نسبة البنين فى كل من التعليم الشانوى التجارى والتعليم الفنى التجارى اذ تبلغ نسبة البنين فى الشانوى التجارى ٤٥٣٪ تقريبا فى حين تبلغ نسبة البنات ٥٤٧٪ تقريبا ، أما فى التعليم الفنى التجارى نجد ان نسبة البنين تتراوح بين ٣٣٪ ، ٣٧٢٪ فى حين تتراوح نسبة البنات ما بين ٦٣٩٪ ، ٦٧٪ .

وهذا يوكد ظاهرة اقبال البنات على هذا النوع من التعليم الفنى .

ولقد توسعت الوزارة بشكل واضح خلال السنوات العشر الأخيرة فى مجال التعليم التجارى والجدول التالى يبين تطور اعداد المدارس والاقسام وأعداد تلاميذ التجارى والصناعى والزراعى بمدارس التعليم الشانوى الفنى للوصول الى الزيادة فى حجم التعليم الشانوى التجارى من ٧٤/٧٣ وحتى عام ٨٣/٨٢ .

جدول رقم (٤) : يبين اجمالى عدد المدارس والاقسام وعدد الفصول
فى التعليم الثانوى الفنى خلال الفترة من
٧٤/٧٣ حتى ٨٣/٨٢ (١)

التعليم الثانوى التجارى		التعليم الثانوى الزراعى		التعليم الثانوى الصناعى		العام
الفصول	المدارس والاقسام	الفصول	المدارس والاقسام	الفصول	المدارس والاقسام	الدراسى
٥٥٠٠	٣٣٩	١٠٥١	٥١	٢٦٩٤	١٠٦	٧٤/٧٣
٦٢٢٧	٣٧٠	١١٠٤	٥٣	٢٨٠٧	١١١	٧٥/٧٤
٦٨٧٧	٤١٠	١١٢٦	٥٣	٢٨٩٩	١١١	٧٦/٧٥
٧٥٩٣	٤٤٥	١٢١٦	٥٥	٣٠٦٤	١١٦	٧٧/٧٦
٨١٦٦	٤٧٧	١٣٣٧	٥٦	٣٤١٢	١٢٢	٧٨/٧٧
٨٩٧٦	٥٠١	١٤٩١	٥٥	٣٧٤٧	١٢٨	٧٩/٧٨
٩٨١٣	٥٣٢	١٧٠٩	٥٧	٤٢٢٠	١٣٦	٨٠/٧٩
١٠٩٥٣	٥٧٠	١٨٩٠	٥٧	٤٦٩٦	١٤٣	٨١/٨٠
١١٧٧١	٦١١	٢٠٨٩	٦١	٥١٦٨	١٤٧	٨٢/٨١
١٢٠٦٩	٦٣٥	٢٢٥٩	٦٣	٥٦٠٠	١٥٥	٨٣/٨٢

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلى :

(١) الزيادة الكبيرة فى عدد المدارس والاقسام بالمدارس الثانوية
التجارية عن مدارس التعليم الثانوى الصناعى والتعليم الثانوى
الزراعى حيث بلغت نسبة الزيادة فى عدد المدارس
والاقسام بالتعليم الثانوى التجارى خلال السنوات العشر من ٧٤/٧٣ ،
حتى ٨٣/٨٢ ، ٨٧٣٪ بينما نسبة الزيادة فى مدارس وأقسام
التعليم الثانوى الصناعى ٤٦٢٪ خلال نفس الفترة وفى التعليم
الثانوى الزراعى ٢٣٥٪ خلال نفس الفترة ايضا .

(١) معهد التخطيط القومى مركز المعلومات التخطيطية ، الادارة العامة
للبيانات التخطيطية ، بيانات احصائية عن التعليم ، مرجع
سابق .

(٢) الزيادة الكبيرة فى عدد الفصول بمدارس التعليم الثانوى التجارى اذ بلغت نسبة الزيادة ١١٩٤٪ خلال نفس الفترة وياتى فى المرتبة الثانية التعليم الثانوى الزراعى حيث بلغت نسبة الزيادة ١١٤٩٪ بينما فى التعليم الثانوى الصناعى بلغت النسبة ١٠٧٨٪ .

وإذا استعرضنا التطور الكمي فى عدد المدارس والفصول والاقسام فى كل من التعليم الثانوى التجارى والتعليم الفنى التجارى لوجدنا الاتى :

جدول رقم (٥) : يبين اجمالى عدد المدارس والاقسام وعدد الفصول فى كل من التعليم الثانوى التجارى نظام ثلاث سنوات والتعليم الفنى التجارى نظام الخمس سنوات (١)

التعليم الفنى التجارى		التعليم الثانوى التجارى		العام الدراسى
الفصول	المدارس والاقسام	الفصول	المدارس والاقسام	
		٥٥٠٠	٣٣٩	٧٤/٧٣
		٦٢٢٧	٣٧٠	٧٥/٧٤
		٦٨٧٧	٤١٠	٧٦/٧٥
		٧٥٩٣	٤٤٥	٧٧/٧٦
		٨١٦٦	٤٧٧	٧٨/٧٧
٦٤	٤	٨٩٧٦	٥٠١	٧٩/٧٨
٨٨	٤	٩٨١٣	٥٣٢	٨٠/٧٩
١٠٨	٤	١٠٩٥٣	٥٧٠	٨١/٨٠
١٠٢	٤	١١٧٧١	٦١١	٨٢/٨١
١١٠	٤	١٢٠٦٩	٦٣٥	٨٣/٨٢

يتبين لنا من الجدول السابق رقم (٥) كيف أن التعليم الثانوى التجارى يستحوذ ويستأثر بالعدد الاكبر من عدد المدارس والاقسام وعدد الفصول على مدى السنوات العشر من ٧٤/٧٣ حتى ٨٣/٨٢ فى الوقت الذى نلاحظ فيه ضآلة حجم التعليم الفنى التجارى وعدم التوسع فى انشاء مدارس جديدة. على الرغم من التوسع فى عدد الفصول اذ تبلغ نسبة الزيادة فى عدد الفصول خلال الفترة من ٧٩/٧٨ حتى ٨٣/٨٢ حوالى ٧١٩٪ بينما نجد أن نسبة الزيادة فى عدد فصول التعليم الثانوى التجارى خلال نفس الفترة ٣٤٤٪ .

يتبين لنا من الاحصاءات السابقة مدى توسع الدولة الدائم فى اقامة مدارس التعليم الثانوى التجارى والذي يرجع الى الأسباب التالية:

- (١) قلة المال اللازم لانشاء المدرسة التجارية اذا ما قورن بتكلفة انشاء المدرسة الصناعية او الزراعية .
- (٢) ضغط الجماهير .
- (٣) قانون الادارة المحلية الذى يعطى الحق للمحافظات فى نوعيات التعليم .

كما ان من الأسباب التى أدت الى تفاقم المشكلة من حيث ضخامة الاعداد التى تضمها المدارس التجارية قيام الاتحاد الاشتراكى بانشاء فصول الخدمات لاستيعاب أكبر عدد من متخرجى الشهادة الاعدادية^(١) فنجد أنه فى عام ٨٣/٨٢ بلغ عدد المدارس والاقسام التى اقامها الاتحاد الاشتراكى ٢٦١ بينما بلغ عدد الفصول ٢٨٧٩ فصلا لتستوعب عدد ١٠٧٧٩٥ طالب وطالبة .

(١) المجالس القومية المتخصصة : التعليم الفنى ودوره فى اعداد القوى العاملة ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

هذا بجانب التوسع فى اقامة مدارس الثانوى التجارى الخاص
بموافقة الوزارة .

ولقد ترتب على هذا التوسع مشكلات عدة. لا بد من ايجاد حلول لها،
لكى يحقق التعليم التجارى اهدافه ، فى اعداد القوى البشرية للحياة
وفقا لروح العصر الذى نعيش فيه ، مسلحة بالعلم والخبرة والمعرفة ،
مما يؤدى الى تقدم المجتمع ونموه ، ولعل من أبرز هذه المشكلات التى
ترتبت على هذا التوسع :

- مشكلة فائض المتخرجين .
- هبوط مستوى العملية التعليمية .
- عدم كفاية التجهيزات وسرعة استهلاكها .
- الالتجاء الى الفترات المسائية فى أغلب المدارس

مولف المتخرجين من حيث فرص العمل المتاحة :

بناء على الافتراض الذى يقول ان التعليم نوع من الاستثمار الجيد
فى التنمية القومية للقوى البشرية التى تتحمل اعباء التنمية
الاقتصادية والاجتماعية " وهذا الافتراض ينص على أن نظام التعليم سوف
ينتج انواعا ومقادير من الموارد البشرية يتطلبها النمو الاقتصادى
ويفتقر اليها وان الاقتصاد يستخدم هذه الموارد البشرية استخداما
حسنا" (١) .

فنحن هنا نود التوصل الى اجابة عن سؤال مؤداهل هناك توافق بين

ما يخرج التعليم التجارى من أفراد متعلمين مدربين وموهلين وما

يمكن للاقتصاد أن يستخدمه أو ما سيحتاج اليه فى المستقبل من هؤلاء المتخرجين ؟ •

ان أسهل قياس لمخرج هذا النوع من التعليم هو اعداد الطلاب والطالبات الذين يتخرجون من التعليم التجارى مع ملاحظة أن بعض هؤلاء الطلاب يتركون هذا التعليم قبل ان يتموا مدة الدراسة فيه سواء أكانت محددة بثلاث سنوات كما فى التعليم الثانوى التجارى أو خمس سنوات كما فى الفنى التجارى وهؤلاء هم المتسربون او الراسبون ، ويتوقف هذا الأمر على ما اذا كانوا قد تركوا التعليم باختيارهم أو أن النظام التعليمى قد نبذهم وأجبرهم على ترك التعليم من خلال أساليب الامتحانات وتقدير الدرجات •

وهناك بعض التلاميذ يكافحون ويواصلون تعليمهم حتى يتموا مرحلة تعليمية معينة وبعدها يتركوا التعليم عند نهاية هذه المرحلة ويتجهون الى العمل فى مختلف ميادين الحياة وأما أن يستمروا ويواصلوا تعليمهم فى المرحلة التعليمية التالية (١) .

اذن فالمقصود بالمخرج التعليمى هو ناتج العملية التعليمية والذى يمثل متخرجى كل مرحلة من مراحل التعليم أى الطلاب الذين ينجحون فى الامتحانات ويحصلون على الشهادات والمؤهلات التى تنتهى اليها العملية التعليمية (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٣ •

(٢) Elchanan Cohn : *The Economics of Education*,
Lexington Books, D.G. Heath and Company, Lexington
Massachusetittr, Toranto, London, 1972, p.236.

وسوف نناقش الشروط الواجب توافرها فى المتخرجين فى المدارس الثانوية التجارية والفنية التجارية حتى يتحقق الهدف المنشود من وراء هذا النوع من التعليم والذى ينص على اعداد القوى البشرية الفنية المؤهلة لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية وغيرها من الأعمال المماثلة اللازمة لتنظيم عمليات الانتاج والتنمية ومن هذه الشروط :

- (١) قدر مناسب من الثقافة العامة .
- (٢) المهارات اللغوية بحيث يكون المتخرجون قادرين على :
 - * اتقان التعبير الشفهي والتحريري باللغة القومية ، وخاصة فى المجالات المتصلة بالأعمال المهنية التجارية .
 - * استخدام المراجع وتلخيص الموضوعات .
 - * استخدام لغة أجنبية واحدة فى التعبير الشفهي والتحريري بمستوى مقبول وبوجه خاص اتقان أهم التعبيرات والمصطلحات الفنية بها بما يمكنهم التحدث وكتابة الرسائل والمستندات التجارية .
- (٣) المهارات اللازمة لأعمال السكرتارية ، بحيث يكون المتخرجون قادرين على :
 - * اتباع السلوك المناسب المتفق مع ادائه هذه المهنة ، ومع مقتضيات العلاقات الانسانية السليمة .
 - * القيام بالاجراءات المناسبة الخاصة بالتحضير للاجتماعات واقامة الحفلات الاجتماعية .
 - * تتبع الاخبار التجارية والاقتصادية المحلية والعالمية وتلخيصها .
 - * القيام بعمليات الحفظ والفهرسة والتصنيف والترتيب .

(٤) المهارات اللازمة للاعمال الكتابية والحسابية المتوسطة ،بحيث

يكون المتخرجون قادرين على :

- * الكتابة على الآلة الكاتبة العربية بسرعة لا تقل عن ٣٠ كلمة فى الدقيقة .
- * الكتابة على الآلة الكاتبة الافرنجية بسرعة لا تقل عن ٤٠ كلمة فى الدقيقة .
- * صيانة الآلات الكاتبة واصلاح الاعطاب البسيطة بها .
- * التعرف على أهم المستندات التجارية واثباتها فى الدفاتر التجارية .
- * القيام بالعمليات الحسابية الأساسية .
- * الالمام بأهم المبادئ الاقتصادية والمالية وتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- * المهارات اللازمة لتأدية العمل فى المجالات ذات النوعية الخاصة (١) .

ولو تتبعنا تطور أعداد المتخرجين والمتخرجات بالمدارس الثانوية التجارية والفصول الملحقة بها بالجدول التالى رقم (٦) يتضح مايلى :

- (١) زيادة مستمرة فى اعداد المتخرجين فى التعليم الثانوى التجارى ففى خلال عشر سنوات قدرت نسبة الزيادة ٢١١٪ عن سنة الأساس ٧٤/٧٣ مما يفسر ازدياد الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم والذى يعتبر أحد القوى الأساسية التى أدت الى زيادة كبيرة فى أعداد المقيدين وبالتالى أعداد المتخرجين .

(١) وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم الفنى ،تقرير عن تطوير خطط ومناهج الدراسة لطلبة الثانوية الفنية ،مرجع سابق ،

جدول رقم (٦) : تطور أعداد المتخرجين والمتخرجات بالمدارس الثانوية التجارية والفصول الملحقة بها خلال الأعوام الدراسية ٧٣/٧٢ حتى ٨٣/٨٢ (١)

العام الدراسي	متقدمون	حاضرون	ناجحون			النسبة إلى عدد الحاضرين %		
			بنين	%	سنة			
٧٤/٧٣	٧٥٤٧٨	٧٥٤٧٨	٢٣٨٤٣	٣١٦	٢٣٦٧٤	٣١٤	٤٧٥١٧	٦٣٠
٧٥/٧٤	٧٤٦٧٨	٧٤٣٥١	٢٤٧٠٩	٣٣٢	٢٩١١٩	٣٩٢	٥٣٨٢٨	٧٢٢٤
٧٦/٧٥	٨١٣٢١	٨١٣٢١					٥٣٥٦٧	٦٥٢٩
٧٧/٧٦	٩٣١٤٤	٩٢٨٢٩					٦٨١٧٣	٧٣٢٤
٧٨/٧٧	٩٧٤٥٩	٩٧١٧٠					٧١٦١٦	٧٣٢٧
٧٩/٧٨	١٠٢٠٣٧	١٠١٧٣٥	٣٥٥٥٠	٣٤٩	٤٠٠٧٥	٣٩٤	٧٥٦٢٥	٧٤٢٣
٨٠/٧٩	١٠٧٧٢٨	١٠٧٤٢٦	٣٦٥٩٦	٣٤١	٤٥٩١٥	٤٢٧	٨٢٥١١	٧٦٨
٨١/٨٠	١٢٩٠٥٤	١٢٨٧٥٤	٤٦١٠٥	٣٥٨	٥٩٢٥٤	٤٦٠	١٠٥٣٥٩	٨١٢٨
٨٢/٨١	١٣٩٣٢٨	١٣٩١١٨	٥٠٩٣٩	٣٦٦	٦٠٢٣٠	٤٣٣	١١١١٦٩	٧٩٢٩
٨٣/٨٢	١٥٦٥٨٤	١٥٦٣٠٦	٥٣٩٢٣	٣٤٥	٧١٦٣٥	٤٥٨	١٢٥٥٥٨	٨٠٢٣

(٢) تفوق أعداد المتخرجات من البنات أعداد المتخرجين من البنين ، حيث نجد أن نسبة الزيادة في أعداد المتخرجات من البنات خلال السنوات العشر من ٧٤/٧٣ حتى ٨٣/٨٢ بلغت ٢٠٢٢٦% عن سنة الأساس ٧٣/٧٤ . بينما بلغت نسبة الزيادة في أعداد المتخرجين من البنين خلال نفس الفترة ١٢٦٢% .

(٣) استمرار تزايد نسبة الناجحات من الطالبات حيث نجد انه في عام ٧٤/٧٣ كانت نسبة الخريجات ٣١٤% من جملة الذين تخرجوا وقد استمرت هذه النسبة في الزيادة حتى وصلت في ٨٢/٨٣ الى ٤٥٨% .

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلى ، نتائج الامتحانات . وكذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتيب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٤ ، ج٠م٠ع ، يونيو ١٩٨٥ .

فى الوقت الذى نجد فيه أن نسبة اعداد المتخرجين من البنين كانت فى ٧٤/٧٣ قد بلغت ٣١٦٪ واستمرت هذه النسبة فى التذبذب حتى وصلت فى ٨٣/٨٢ الى ٣٤٥٪ وهى نسبة أقل بموازنتها بنسبة الزيادة فى البنات وهذا يؤكد ما سبق ذكره من شدة اقبال البنات على هذا النوع من التعليم خاصة فى السنوات العشر الأخيرة .

وفى حقيقة الأمر انه مهما كثر عدد هؤلاء المتخرجين فان احتمال وجود وظائف لهم سيظل قائما ، حيث أن مجالات العمل لمتخرجى المرحلة المرحلة الثانوية التجارية متعددة وكثيرة ومتنوعة أيضا .

وقد لوحظ أن هؤلاء المتخرجين لديهم استعداد لمزاولة أى نوع من الأعمال اذا اضطررتهم الظروف لذلك ، فهم مثل السلع الضرورية التى ينخفض ثمنها اذا كثر المعروض منها ، ولكنها فى نفس الوقت لن تبور ، بجانب انه يمكن تصدير الفائض منها للخارج .

وقد حدث فى عام ١٩٣٣ (وكان وقتها العالم يمر بأزمة عالمية) أن تعطل جميع متخرجى المعاهد والمدارس على اختلاف مراحلها وأنواعها ما عدا متخرجى هذه المدارس فقد وجد البعض منهم يعمل كاتباً فى مخبز والآخر يجلس أمام المحكمة وقد استأجر آلة كتابة ليكتب عليها العرائض ، وثالث يعمل محصلاً فى الترام ، ...

باختصار لم يكن منهم عاطل واحد ، وقد استمر على هذا الحال حتى انتهت الأزمة وأخذ كل واحد منهم مكانه فى العمل الذى أعد له (١) .

(١) محمد خليفة بركات : بحث تتبع خريجي المدارس الثانوية التجارية من ١٩٥١ الى ١٩٥٦ ، وزارة التربية والتعليم ، ادارة البحوث الفنية ، فرع التقويم ، ١٩٥٧ .

هذا ولما كانت سياسة الدولة فى الوقت الحاضر تهدف الى رفع وزيادة الكفاية الانتاجية فى جميع المجالات الاقتصادية ، ولما كان هناك كم هائل من الشركات والمشروعات والبنوك الانفتاحية الاستثمارية الخاصة بجانب القطاع العام . لذا وجدنا الاقبال المتزايد من الطلاب عامة والطالبات خاصة على هذا النوع من التعليم .

وعلى الرغم من ضخامة أعداد المتخرجين من التعليم الثانوى التجارى عاما بعد آخر الا أن هذه الأعداد لا تمثل جميع المتقدمين لامتحان دبلوم المدارس الثانوية التجارية حيث أن هناك أعدادا أخرى تمثل الفقد فى مخرجات التعليم الثانوى التجارى تتمثل فى الراسبين والمتغيبين .

فلو أخذنا المتقدمين لامتحان الدبلوم الثانوى التجارى فى السنوات الدراسية ٨٠ / ٨١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٨٢ / ٨٣ وقمنا بطرح أعداد الطلاب الذين حضروا الامتحان فى تلك السنوات مع وجود أعداد الطلاب الناجحين نستطيع أن نحسب مدى الفقد فى المتخرجين سواء فى حالة الرسوب أو التغيب عن أداء الامتحان .

فعلى سبيل المثال لو أخذنا النسب المئوية للنجاح فى امتحان دبلوم المدارس التجارية نظام ٣ سنوات فى السنوات الدراسية ٨٠ / ٨١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٨٢ / ٨٣ كما يلى :

العام الدراسى	بنين	بنات	متقدمون	حاضرون	ناجون	%
٨١/٨٠	٥٨٦٢٢	٧٠٤٢٢	٥٨٤٥٨	٧٠٢٩٦	٤٦١٠٥	٧٨٫٨٧
٨٢/٨١	٦٣٩٩٤	٧٥٣٣٤	٦٣٨٩٣	٧٥٢٢٥	٥٠٩٣٩	٧٩٫٧
٨٣/٨٢	٧٠١٢٠	٨٦٤٦٤	٧٠٠٠٩	٨٦٣٠٦	٥٣٩٢٣	٧٧٫٠
					٧١٦٣٥	٨٣٫٠

وعند تحليل هذه النسب نلاحظ الآتى :

— عدد الراسبين أو المتغيبين فى العام الدراسى ٨١/٨٠ يمثل عدد ٢٣٦٩٥ طالبا وطالبة بنسبة مئوية ١٨٤٪ من العدد الكلى للمتقدمين حيث يمثل الفاقد من البنين ١٢٥٢٧ طالبا بنسبة ٩٧٪ من المتقدمين ، والفاقد من البنات ١١٦٨ طالبة بنسبة ٨٧٪ من المتقدمين ، وبالتالي فإن نسبة الفاقد من البنين تفوق نسبة الفاقد من البنات .

— عدد الراسبين والمتغيبين فى العام الدراسى ٨٢/٨١ يمثل عدد ٢٨١٥٩ طالبا وطالبة بنسبة مئوية ٢٠٢٪ من عدد المتقدمين، حيث يمثل الفاقد من البنين ١٣٠٥٥ طالبا بنسبة ٩٤٪ من عدد المتقدمين للامتحان ، الفاقد من البنات يمثل ١٥١٠٤ طالبة بنسبة ١٠٨٪ من العدد الكلى للمتقدمين ، أى أن نسبة الفاقد من الطالبات تفوق نسبة الفاقد من البنين .

— عدد الراسبين والمتغيبين فى العام الدراسى ٨٣/٨٢ يمثل عدد ٣١٠٢٦ طالبا وطالبة بنسبة مئوية ١٩٨٪ من العدد الكلى للمتقدمين ، حيث يمثل الفاقد من البنين ١٦١٩٧ بنسبة ١٠٣٪ من العدد الكلى للمتقدمين ، الفاقد من البنات يمثل ١٤٨٢٩ طالبة بنسبة ٩٥٪ من العدد الكلى للمتقدمين ، أى أن نسبة الفاقد من البنين تفوق نسبة الفاقد من البنات .

ويمكن تبين أعداد المتقدمين للقوى العاملة من متخرجى المدارس الثانوية التجارية للحصول على عمل مناسب من الجدول التالى :

جدول رقم (٧) : بيان بعدد الناجحين والمتقدمين والاحتياجات من منخرجى المدارس
الثانوية التجارية فى الفترة من ٧٤ حتى ١٩٨١ (١)

الدفعه	عدد الساحن	عدد المتقدمين	نسبة المتقدمين لعدد الناجحين %	الاحتياجات	النسبة لعدد المتقدمين %	الفائض	النسبة لعدد المتقدمين %	تاريخ الاقدميه
٧٣	٤٨٥٣٦	٣٣٠٠٠	٦٩ر٤	٢٣٩٢٩	٧٢ر٥	٩٠٧١	٢٧ر٥	٧٨ر٢
٧٤	٤٧٥١٧	٣٦٤٨٦	٦٧ر٨	٢٣٥٤٥	٦٤ر٥	١٢٩٤١	٢٥ر٥	٧٩ر٥
٧٥	٥٢٨٢٨	٤٥٨٥٩	٦٧ر٣	٢٦٨٠٨	٥٨ر٥	١٩٠٥١	٤١ر٥	٨١ر٦
٧٦	٦٨١٧٢	٤٨٧٧٠	٦٨ر١	٣٠٣٩٨	٦٢ر٣	١٨٣٧٢	٢٧ر٧	٨٢ر٦
٧٧	٧١٦١٦	٤٨١٣٥	٦٣ر٦	٢٩٨٠٦	٦١ر٩	١٨٣٢٩	٢٨ر١	٨٣ر٦
٧٨	٧٥٦٢٥	٥٥٢٤٤	٦٦ر٩	٢٢٤٣٥	٤٠ر٦	٣٢٨١٩	٥٩ر٤	٨٤ر١٢
٨٠	٨٢٥١١	٦٥٩٦٢	٦٢ر٦	١٨٥٢٨	٢٧ر٧	٤٧٧٠٤	٧٢ر٣	٨٥ر٠

وبتحليل الجدول السابق رقم (٧) يتبين لنا ما يأتى :

- أن نسبة عدد المتقدمين للتعيين الى عدد الناجحين دفعة ١٩٧٤ ،
تمثل ٦٩ر٤% وهى مرتفعة اذا ما قورنت بدفعة ١٩٨١ حيث بلغت
نسبة عدد المتقدمين للتعيين الى عدد الناجحين ٦٢ر٦% ، ويلاحظ
الانخفاض المتتالى فى نسبة عدد المتقدمين للتعيين على الرغم
من الزيادة المتتالية فى عدد الناجحين خلال الفترة من ٧٤ حتى

١٩٨١

- (١) المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، الادارة العامة للخريجين .
عدد الناجحين عام ٧٤ ، ٧٥ من الكتاب الاحصائى السنوى بجمهورية
مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ١٥٣ .
عدد الناجحين فى السنوات ٧٩/٨٠ ، ٨١ من الكتاب الاحصائى السنوى
بجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٨٤ ، يونيو ١٩٨٥ ، ص
السنوات ٧٣ ، ٧٦ غير متاح .

- أن الاحتياجات أو فرص العمل المتاحة لا تتناسب والاعداد المتقدمة
 ففي عام ١٩٧٤ بلغت نسبة الاحتياجات ٧٢٪ من عدد المتقدمين ،
 استمرت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت عام ١٩٨١ ، ٢٧٪ من
 عدد المتقدمين وهي تعتبر نسبة ضعيفة جدا لا تتناسب اطلاقا مع
 أعداد المتقدمين وهذا بالطبع يدل على ضآلة فرص العمل المتاحة .
- أن الفاض عن الاحتياجات يتزايد طرديا مع عدد المتقدمين
 للتعيين ، حيث بلغت نسبة الفاض في القوى العاملة عام ١٩٧٤ ،
 ٢٧٪ استمرت هذه النسبة في التزايد حتى وصلت ٧٢٪ عام ١٩٨١
 أي أن سوق العمل أصبح عاجزا عن استيعاب أعداد كبيرة من
 متخرجى المدارس الثانوية التجارية الذين ينتظرون التعيين
 لسنوات طويلة .
- ان الفرق بين عدد الناجحين وعدد المتقدمين للتعيين عن طريق
 القوى العاملة اما أن يكون أصحابه قد اتجهوا الى أعمال حرة
 أو التعيين عن طريق المسابقات وقد بلغت نسبة هؤلاء ٣٠٪ عام
 ١٩٧٤ استمرت في الزيادة حتى بلغت ٣٧٪ عام ١٩٨١ وهي نسبة
 تعتبر اقل من المتوقع .
- وبالنسبة للعرض والطلب لخريجي المدارس الثانوية التجارية
 والمدارس الفنية التجارية ومعاهد اعداد الفنيين التجاريين يمكن
 عقد موازنة بينهما في الجدول التالي :

جدول رقم (٨) : موازنة العرض والطلب لمتخرجى المدارس الثانويـة
التجارية والفنية التجارية ومعاهد اعدادفنيين تجاريين (١)

عز	فائض	احتياجات وفرص العمل المتاحة	المتقدمين للتعيين عن طريق الوزارة			عدد الناجحين	المؤهل التخصص	دفعات
			جملة	اناث	ذكور			
١٢١	١٩٠٥١	٢٦٨٠٨	٤٥٨٥٩			٦٨١٧٣	دبلوم تجارة	١٩٧٧
٣٩٩		٧٤٤	٦٢٣			١٠٢٤	دبلوم سكرتارية	
٥٥٥٥		٤٠١	٢			٢٧	دبلوم فنادق	
		٨٤٢٣	٢٨٦٨			٥٩٧٢	اعدادفنيين تجاريين	
٩٤٥	١٨٣٧٢	٣٠٣٩٨	٤٨٧٧٠			٧١٦١٦	دبلوم تجارة	١٩٧٨
٦٣٥١		١٦٦٩	٧٠٤			١٤٩٤	دبلوم سكرتارية	
		٩٦٣٨	٣٢٨٧			٤٨٢١	اعدادفنيين تجاريين	
	١٨٣٢٩	٢٩٨٠٦	٤٨١٣٥			٧٥٦٢٥	دبلوم تجارة	١٩٧٩
	٩٠	٨١٠	٩٠٠			١٨٨٧	دبلوم سكرتارية	
٣٩٤٧	٤١٥	٨٥٨٠	٥٠٤٨			٨٣٤٣	اعدادفنيين تجاريين	
	٣٢٨١٩	٢٢٤٢٥	٥٥٢٤٤			٨٢٥١١	دبلوم تجارة	١٩٨٠
	٣٣٩	١٠٦١	١٤٠٠			٢٣٩٤	دبلوم سكرتارية	
٤٣٩١	٨٣٥	٧٩٢١	٥٢٦٥			٨٥٥٤	اعدادفنيين تجاريين	
	٤٧٧٠٤	١٨٢٥٨	٦٥٩٦٢	٣٨٣٥٨	٢٧٦٠٤	١٠٥٣٥٩	دبلوم تجارة	١٩٨١
	٤٥٨	٥١٤	٩٧٢	٦٠٩	٣٦٣	٢٧٧٣	دبلوم سكرتارية	
٣٩		٥١	١٢	١٢		٦٠	دبلوم فنادق	
							<u>الدراسات الفنية والتجارية</u>	
	١١٤		١١٤	٨٤	٣٠	٢١٩	مصارف	
	١٢٢		١٢٢	٩٥	٢٧	٢١٣	تأمينات تجارية	
	٤		٤	٢	٢	١٧٩	تأمينات اجتماعية	
	١٢٦١	٤٣٥٣	٥٦١٤	٢٣٣٨	٣٢٨٦	٩٢٧٦	اعدادفنيين تجاريين	

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب : الادارة العامة للخريجين .

من موازنة العرض والطلب لمتخرجى المدارس الثانوية التجارية والفنية التجارية ومعاهد اعداد الفنيين والتي أعدتها الادارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب نلاحظ ما يلى :

- يبلغ اجمالى عدد المتقدمين للتعيين من متخرجى المدارس الثانوية التجارية ٦٥٩٦٢ متخرجا و متخرجة من دفعه ١٩٨١ يمثلون ٦٢٢٦٪ من اجمالى عدد الناجحين (٤١٨٪ من الذكور ، ٥٨٢٪ من الاناث) وبفائض قدره ٤٧٧٠٤ متخرجا و متخرجة أى بنسبة ٧٢٣٪ من عدد المتقدمين .

- اجمالى عدد المتقدمين للتعيين من الحاصلين على دبلوم الدراسات الفنية والتجارية نظام الخمس سنوات دفعة ١٩٨١ تخصص مصـارف يمثل ٥٢١٪ من اجمالى عدد الناجحين (٢٦٣٪ من الذكور ، ٧٣٧٪ من الاناث) وبفائض قدره ١٤١ متخرجا و متخرجة أى نفس عدد المتقدمين للتعيين .

نلاحظ نفس الشيء بالنسبة لكل من تخصص تأمينات تجارية وتأمينات اجتماعية حيث يتساوى عدد المتقدمين للتعيين مع الفائض وهذا يدل على عدم توافر فرص عمل للمتقدمين للتعيين عن طريق القوى العاملة .

وبالتالى تظفر الوزارة الى توزيع هذا الفائض من المتخرجين على المحافظات الأخرى التى بها فرص عمل تستوعب هذا الفائض طبقا لقرار مجلس الوزراء .

- أما بالنسبة لدبلوم اعداد الفنيين التجاريين ودبلوم سكرتارية ودبلوم فنادق والتي يلتحق بها الطلاب بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة ومدة الدراسة بها سنتان نلاحظ أن هناك عجزا

شديداً. فى اعداد المتقدمين للتعيين حتى عام ١٩٧٨ حيث بلغت نسبة الاحتياجات من متخرجى دبلوم اعداد فنيين تجاريين عام ١٩٧٧ على سبيل المثال ٢٩٣٧٪ ، ١١٩٤٪ من متخرجى دبلوم سكرتارية ، ٢٠٥٠٪ من متخرجى دبلوم فنادق .

فى الوقت الذى بلغ العجز فى متخرجى دبلوم اعداد فنيين تجاريين ١٩٣٧٪ ومن دبلوم سكرتارية ١٩٤٪ وفى متخرجى دبلوم فنادق ١٩٩٥٠٪ .

استمر هذا العجز فى الارتفاع حتى عام ١٩٧٨ على الرغم من زيادة عدد المتقدمين للتعيين مما يبين قصور هذه المعاهد عن الوفاء باحتياجات البلاد من مستويات العمالة الفنية .

- نلاحظ أن هناك فائضا قدره ٨٢٪ ، ١٥٩٪ من عدد المتقدمين للتعيين من متخرجى معاهد اعداد الفنيين فى السنوات ٧٩ ، ٨٠ على التوالى . فى نفس الوقت هناك عجزا قدره ٧٨١٪ ، ٨٣٤٪ لنفس السنوات وهذا يرجع الى استمرار وجود نقص فى بعض التخصصات التى تتخرج من هذه المعاهد الفنية فى الوقت الذى يوجد فائض فى تخصصات أخرى .

- تلاشى العجز الموجود فى متخرجى دبلوم سكرتارية حتى أصبح هناك فائض فى المتقدمين للتعيين يبلغ ٤٧١٪ من عدد المتقدمين دفعة ١٩٨١ .

ومن موازنة العرض والطلب لمتخرجى المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١ محافظات نستطيع ان نعرض المحافظات التى تعاني عجزا فى عدد المتقدمين للتعيين من متخرجى دبلوم التجارة وهى (١) :

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب : الادارة العامة للخريجين موازنة العرض والطلب لخريجي المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١ محافظات .

العجز	الاحتياجات	عدد المتقدمين	
١٠٢	١٩١	٨٩	- محافظة البحر الاحمر
١١٩	٢٦٣	١٤٤	- محافظة الوادى الجديد
١٧٦	١٨٣	٧	- محافظة مرسى مطروح
٣٥	٤٢	٧	- محافظة سيناء الشمالية

أما باقى محافظات الجمهورية فانها تعاني تقريبا من الفائض فى متخرجى دبلوم التجارة لديها، من هذه المحافظات على سبيل المثال :

الفائض	الاحتياجات	عدد المتقدمين	
٤٧٥	٣٢٣	٧٩٨	- الاسماعيلية
٩٢١	١٤٢١	٢٣٤٢	- الجيزة
٢٦٨٢	١١٥٦	٣٨٣٨	- الاسكندرية
٦٩٦٥	٧١٧	٧٦٨٢	- الدقهلية
٣٣٥٠	٢٢٠	٣٥٧٠	- المنوفية
٥٣٠٠	٨٣٢	٦٣١٢	- الشرقية
٤٥٩٢	٦٩٤	٥٢٨٦	- البحيرة
٧٠١٧	٧٢٥	٧٧٤٢	- الغربية
٢٣٣٩	٥٥٧	٢٨٩٦	- القليوبية
٣٥٥٨	٤٧٨١	٨٣٣٩	- القاهرة

نلاحظ من الاحصائيات الخاصة بموازنة العرض والطلب السابقة ما

يلى :

- ان المحافظات التى تعاني عجزا فى أعداد المتقدمين للتعيين تقع فى مناطق نائية وبالتالي تستوعب فرص العمل المتاحة للمتخرجين بل ان الاحتياجات اكثر من عدد المتقدمين للتعيين .
- أن المحافظات التى تعاني من الفائض فى متخرجى دبلوم التجارة

هي المحافظات التي بها كثافة سكانية عالية وبالتالي يكون عدد المتقدمين اكبر من الاحتياجات أو فرص العمل المتاحة .

ومن أكبر المحافظات التي تعاني من الفائض في أعداد المتقدمين للتعيين محافظة المنوفية حيث تبلغ نسبة الفائض ٩٣٫٨٪ . وتأتي في المرتبة الثانية محافظة الدقهلية ونسبة الفائض في عدد المتقدمين منها ٩٠٫٧٪ وفي المرتبة الثالثة محافظة الغربية حيث تمثل نسبة الفائض ٩٠٫٦٪ من عدد المتقدمين ثم محافظة البحيرة ونسبة الفائض بها ٨٦٫٩٪ .

وقد اكدت الدراسات التي قامت بها وزارة القوى العاملة والتدريب على أن متخرجى المدارس الثانوية التجارية يمثلون أكبر فائض من بين التخصصات التي تقوم الوزارة بتوزيعها ، فعلى سبيل المثال نجد أن الاحتياجات الحقيقية من متخرجى دفعة ١٩٨١ المعينين عام ١٩٨٧ فـى الحكومة والقطاع العام ٢٧٫٧٪ من عدد المتقدمين أى أن الفائض يمثل ٧٢٫٣٪ من المتقدمين .

وقد أوضح تقرير خاص بتوزيع المتخرجين مؤشرات لها دلالات نحو :

(١) تخطيط التعليم لمواءمة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات سوق

العمل .

(٢) التخطيط الاقتصادى والاجتماعى لخلق فرص عمل منتجة .

(٣) تخطيط القوى العاملة واعادة توزيع السكان وتكوين مجتمعات

عمرانية منتجة وما يتبعه من توافر فرص عمل جديدة (١) .

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب : الادارة العامة للخريجين ،

مذكرة للعرض على اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية

بشأن تعيين خريجي المعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية

دفعة ١٩٨١ .

معلمو التعليم التجارى

يحتل المعلمون مكان الصدارة بعد التلاميذ كأهم المدخلات فى أى نظام تعليمى باعتبارهم العامل الرئيسى الذى يتوقف عليه نجاح التعليم فى بلوغ أهدافه وغاياته .

والمعلمون هم ركيزة تطوير وتحديث التعليم ، ومن ثم تعمل الوزارة على إعطاء المعلم أكبر قدر من الاهتمام من حيث اعدادته وتدريبه ووضع المهنى والاجتماعى والمادى ، ولقد اجتمعت الآراء على ضرورة توحيد جهات اعداد المعلم سواء فى التعليم الأساسى أو الثانوى أو الثانوى الفنى أى على اختلاف مواقع عمل المعلم وذلك بأن يعد هؤلاء جميعا على مستوى جامعى تربوى وقد تم افتتاح شعب فى كليات التربية لاعداد معلم التعليم الفنى حيث تم تنفيذ ذلك عام ١٩٨١/٨٠ وتشتمل هذه الشعب على شعبة خاصة بتخريج معلمين للتدريس بالمدارس الثانويـــــة التجارية ، ايضا يتم تخريج مدرسى المواد التجارية من شعبة اعداد معلمى المواد التجارية بكلية التجارة ببورسعيد ، وقد وافق المجلس الأعلى للجامعات على انشاء هذه الشعبة التجارية حيث يتم فيها تدريس مناهج المواد الفنية والتربوية وفقا لخطة دراسية اشترك فى وضع أسسها المعنيون فى كل من كلية التربية وكلية التجارة جامعة عين شمس والتعليم التجارى بوزارة التربية والتعليم ، وذلك بهدف اعداد الطالب علميا وثقافيا وتربويا ليكون صالحا لتدريس المواد المهنية بمدارس التعليم التجارى وسوف يقتصر القبول فى هذه الشعبة على المتفوقين من متخرجى المدارس الثانوية التجارية (١). واذا لم يكف

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم التجارى، من ملف التعليم التجارى بالمركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٠ .

عدد المتخرجين فى هذه الشعب يستكمل النقص من بين الحاصلين على بكالوريوس فى التجارة من الجامعات والمعاهد بعد الاعلان عن مسابقة للتعين .

وتقوم الوزارة سنويا بتنظيم برامج تدريب لمدرسي التعليم الثانوى التجارى على النحو التالى :

١ - برامج للمدرسين الجدد :

وتستهدف التعريف بنظم التعليم التجارى وأهدافه ومدارسه الخطط والمناهج الموضوعه ووسائل تنفيذها من حيث اعداد الدروس وطرق التدريس - الاشراف على الأعمال التجريبية وتقدير درجات اعمال السنة ... الخ فهذه البرامج تعتبر بمثابة توجيه للمدرسين المبتدئين .

٢ - برامج للتأهيل التربوى :

وتنظم هذه البرامج للحاصلين على بكالوريوس تجارة من الجامعات أو المعاهد (من غير شعبة التربية) للامام بأهم نظريات التربية . ومبادئ علم النفس وطرق التدريس .

٣ - برامج تجديدية فى مواد التخصص :

وتنظم هذه البرامج فى شكل حلقات للبحث والمناقشة بقصد دراسة مشكلات تدريس المواد الفنية ، والامام بالطرق المستحدثة لتدريسها ، ثم الوقوف على ما استجد من تطورات اقتصادية ، وما صدر من تشريعات خاصة بالمعاملات التجارية والنظم المالية ، والتنبيه الى مراعاة ذلك عند تدريس الموضوعات المختلفة .

٤ - برامج المرقيين لوظائف أعلى :

وتنظم هذه البرامج لمن ينتظر ترقية لهم الى مدرسين اوائل ، أو

الى وظائف التفتيش الفنى ... الخ . وذلك بقصد التعرف على مسئوليات الوظائف التى ينتظر ترقيةهم اليها ، والامام بأفضل الوسائل لممارسة العمل الجديد .

٥ - البعثات العملية فى الداخل والخارج * :

ويختار بعض المدرسين لايفادهم للمران العملى ببعض المؤسسات فى الداخل او لايفادهم فى بعثات علمية أو عملية فى الخارج . وذلك لمدد تتراوح بين ثلاثة شهور ، وعامين .

٦ - برامج أخرى :

وهناك بعض البرامج التدريبية الأخرى للمدرسين الذين تنقصهم بعض النواحي الهامة مثل : التدريب على الوسائل الآلية (الآلات الكاتبة الآلات الحاسبة ، الآلات الناسخة ... الخ) للتعرف على أفضل الطرق لتدريسها وكيفية تدريب الطلاب عليها . ووسائل صيانتها واصلاحها .

هذا . وما من برنامج للتدريب الا وينتهى بعملية تقويم للوقوف على مدى استجابة الدارس وافادته من البرنامج الذى حضره . وتوجد سجلات لتدوين نتائج التدريب والتقدير الذى حصل عليه كل منهم .

أما مدرسو المواد الثقافية :

فيختار مدرسو هذه المواد من بين المتخصصين الحاصلين على مؤهلات عالية وبنفس الشروط والقواعد المقررة للتعيين أو النقل للمرحلة الثانوية العامة^(١) فيتم اعدادهم بكلية التربية من ضمن

* وقد توقف هذا البرنامج نظرا للظروف الاقتصادية .

(١) وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم التجارى فى ج ٢٠٠٤ ع ،

القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٩ .

الحاصلين على شهادة. اتمام الدراسة الثانوية العامة ولمدة أربع سنوات يمنح بعدها درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية ، أو درجة الليسانس فى الآداب والتربية - كما يتم اعداده. من ضمن متخرجى الكليات الجامعية الذين يلتحقون بكليات التربيـه للحصول على الدبلوم العامة (نظام السنة أو السنتين) (١) .

وبالنسبة لمختلف هذه الفئات ، فان اعدادها وتدريبها سواء أثناء الخدمة أو فى الخدمة يتطلب تحقيقه عددا من المهارات والموصفات التى من شأنها أن تمكن المعلم من القيام بعمله بكفاءة واقتدار، ومن هذه المهارات والموصفات :

الصفات والقدرات الواجب توافرها فى مدرسى المدارس الثانوية التجارية :

تتشارك الصفات والقدرات الواجب توافرها فى معلمى المدارس الثانوية التجارية مع معلمى المدارس الثانوية العامة حيث تتفق أعمار الدارسين فى تلك المرحلة وايضا مستواهم العـقلى .

هناك صفات شخصية وأخرى مهنية

أولا : الصفات والقدرات الشخصية :

- (١) يجب أن يكون شكل المعلم مقبولا ليس فيه شذوذ أو خروج عن المعتاد حتى يآلفه التلاميذ كما يجب أن يكون حسن المظهر .
- (٢) أن يتمتع المعلم بقدر مناسب من الذكاء يجعله سريع التصرف فى مختلف المواقف التى تواجهه حتى تزداد ثقة التلاميذ به وتقديرهم له .

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، سياسات ونظم التعليم قبل الجامعى وتحديثها ، الموضوع الثالث، سياسة ونظم اعداد المعلم ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٢ .

(٣) يجب ان يتمتع المعلم بقدرات خاصة متنوعة حتى يستطيع القيام بمهمته وتدعيم شخصيته وجلب احترام وتقدير التلاميذ ،ومن هذه القدرات الخاصة الذاكرة وهى أهم ما يجب أن يتمتع به المعلم حتى يمكنه الاحتفاظ بأكبر قدر من المعلومات كذلك القدرات الرياضية أو الفنية أو الميكانيكية أو الفنية .

(٤) يجب أن يتمتع المعلم بقدر مناسب من القدرة اللغوية والقدرة على التعبير والطلاقة مما يساعده على توصيل المعلومات وتبسيطها أيضا يجب ان يتمتع بالخيال الخصب الذى يمكنه من توضيح الأفكار ببساطة .

(٥) يتمتع بروح الفكاهة لتخفيف عناء الدرس والتحصيل وتقليل التوتر الذى عادة ما يسود الموقف التعليمى . بجانب وجود الميل الانسانى الذى يظهر فى شكل حب التلاميذ والرغبة فى مساعدتهم على التقدم والنمو .

ثانيا : الصفات المهنية :

(١) الفهم العميق للمادة، التى يقوم المعلم بتدريسها بحيث يكون مزودا، برصيد كبير من المعلومات والخبرات يفوق ما هو مطلوب للتدريس من المادة، - فمعلم الثانوى التجارى يجب أن يكون ملما بفكرة واسعة عن المواد المحاسبية والادارية والاقتصادية والثقافية حتى ولو كانت هذه المواد غير التى يقوم بتدريسها .

(٢) يجب أن يكون المعلم محبا لهذه المادة، التى يقوم بتدريسها ويظهر ذلك فى شكل ايمان عميق بأهميتها والدفاع عنها والاطلاع على كل جديد يختص بهذه المادة .

(٣) يجب أن يكون المعلم على دراية كافية بأسلوب عرض المادة الدراسية التي يقوم بتدريسها مزودا بالخبرات النفسية والتربوية التي تمكنه من فهم الطلاب ومعرفة الفروق الفردية بينهم ومراعاة ذلك داخل الصف (١).

مشكلة العجز في معلمى المدارس الثانوية التجارية :

مما لا شك فيه أن هناك عجزا كبيرا في هيئات التدريس بالتعليم الفنى عامة على الرغم من أن الدولة تولى هذا النوع من التعليم اهتماما بالغاً نظراً لأهميته في تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة الواعية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المتطورة قادرين على حمل أعباء النهضة الصناعية والزراعية والتجارية .

فعلى الرغم من افتتاح العديد من شعب اعداد معلمى التعليم الفنى في كليات التربية بجانب متخرجى الجامعات الا أن العجز في هيئات التدريس مازال موجودا، ويتضح ذلك من بيان هيئات التدريس للتعليم الفنى لعام ١٩٨٤/٨٣ التالى :

جدول رقم (٩) : بيان هيئات التدريس للتعليم الفنى حتى ١٩٨٤/٦/٣ بالنسبة للتعليم التجارى (٢)

النوعية	لازم	موجود	±
ثانوى تجارى ٣ سنوات	٩٥٢٤	٧٦٩٢	١٩٣٢ -
ثانوى فنى ٥ سنوات	١٠٩	٨٧	٢٢ -
جملة التجارى	٩٦٣٣	٧٧٧٩	١٩٥٤ -

(١) على أحمد على : طرق ومشكلات تدريس المواد التجارية ، مكتبة

عين شمس ، ١٩٧٢ ، ص ١٤ - ١٩ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم التجارى ،

الادارة العامة للتنسيق والتخطيط .

وهكذا تبرهن الحقائق والشواهد على أن هناك عجزا كبيرا فى أعداد معلمى التعليم الفنى عامة والتجارى الثانوى والفنى التجارى خاصة باعتبار أنه موضوع البحث الحالى .

- ويرجع هذا العجز الى عدة أسباب وعدة. مدركات خاطئة منها :
- (١) عزوف متخرجى الجامعات والمعاهد العليا عن العمل بالتعليم التجارى لعدم وجود حوافز كافية لتشجيعهم على العمل بالتدريس .
 - (٢) الفهم الخاطيء بان المركز الأدبى لمهنة التدريس منخفض . ومما يؤسف له أن أجهزة الاعلام ومؤلفى قصص أفلامنا ومسرحياتنا يغالون كثيرا فى تصوير المعلم فى صورة لا تليق به بما يشوه صورته فى أعين الشباب ويجعلهم يحجمون عن مهنة من أشرف وأعظم المهن .
 - (٣) الفهم الخاطيء أيضا بأن مهنة التدريس مهنة متعبة عائدها المادى غير مجزى^(١) وبالتالي نجد ان كثيرا من المتخرجيين والمتخرجيات الذين يمكن أن يكونوا معلمين اكفاء منجذبون الى وظائف ومهن أخرى لانخفاض مكافآت وحوافز التدريس نسبيا عن تلك المهن التى تحقق لهم عائدا ماديا أعلى .

وقد كشف بحث موضوع "سياسة ونظم اعداد المعلم" الذى قسام به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى فى مايو ١٩٨٧ عن سلبيات النظم الحالية لاعداد المعلمين التى تتلخص فى الآتى :

- ان تعدد هذه الانظمة وتنوعها قد تسبب عنه تعدد وتنوع مصادر اعداد المعلم وكذلك اختلاف المؤهل الذى يحمله ، مما ترتب عليه فقدان وحدة التجانس الفكرى والتربوى وانعكاس ذلك على تربية الناشئة .

(١) على أحمد على : طرق ومشكلات تدريس المواد التجارية، مرجع سابق ،

- القصور فى الكفاية العددية والفنية لبعض هيئات التدريس ممن يقومون على اعداد المعلم وعلى الأخص هؤلاء الذين يقومون بالتدريس فى دور المعلمين والمعلمات وفى بعض كليات التربية الاقليمية وذلك لغياب سياسة ثابتة تحدد المستويات والمواصفات اللازم توافرها فى اعداد معلم المعلم .
- جمود بعض أنظمة اعداد المعلمين وعدم تطويرها بما يتمشى مع التغيرات التى حدثت فى سياسة التعليم وأنظمته وبرامجه ومناهجه ، كما هو قائم حتى الآن فى كليات التربية من اتبع نظام واحد فى اعداد معلم الحلقة الثانية من التعليم الأساسى ومعلم المدرسة الثانوية العامة على الرغم من تباين أهداف المدرستين حاليا . . والجمود فى طرق التدريس ، وأساليب التعليم فهى مازالت تركز على اللقاء ونظام المحاضرة ، وحفظ المذكرات المختصرة .
- تباين فى الفلسفة والأساليب والتطبيقية والمناخ العام للاعداد بين سياسة اعداد معلم التعليم العام وبين سياسة اعداد معلم التعليم الفنى الذى أدى الى قيام كليات التربية باعداد معلم التعليم الفنى (المعلم النظرى) بنفس الطريقة والنمط والاسلوب الذى يعد به معلم التعليم العام ، ودون توفير الامكانات والتجهيزات والورش اللازمة لاعداد نوعيات معلمى التعليم الفنى ، هذا الى جانب القصور الواضح فى اعضاء هيئة التدريس المتخصصة فى مجالات التعليم الفنى بهذه الكليات .
- التفرقة فى سياسة اعداد معلم التعليم الفنى ذاته ، بين من يعدون لتدريس المواد العلمية وبين من يعدون لتدريس الجوانب العملية ، أى بين معلم النظرى ومعلم العملى .

- غياب خطة رشيدة. تحدد الاعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام والفنى أدى الى وجود عجز كبير فى المتخرجين فى بعض التخصصات كاللغة العربية والدين واللغات الاجنبية (الانجليزية والفرنسية) والمواد الفنية والعملية والموسيقى والتربية الرياضية مما تسبب عنه عدم مقابلة احتياجات المدارس من هذه النوعيات والالتجاء الى تعيين غير المؤهلين لمهنة التدريس مع وجود فائض فى بعض التخصصات الأخرى (١) .

وقد جاء فى اقرار العجز فى معلمى المواد الفنية فى التعليم الفنى طبقا لبيان الوزارة - مكتب الوزير يوليو ١٩٨٥ ما يلى :

- فى التعليم الزراعى : ١٣٧٠ مدرسا بنسبة ٤٠٪ من جملة العدد.
- فى التعليم الصناعى : ٤٠٠٨ مدرسا بنسبة ٦٨٪ من جملة العدد.
- فى التعليم التجارى : ١٦٧٨ مدرسا بنسبة ١٥٪ من جملة العدد.

أما احتياجات الوزارة من مدرسى المواد التجارية (بكالوريوس تجارة) فى سنة ٨٦/٨٥ ، ٨٧/٨٦ ، ٩٩٤ مدرسا ، ١٠٥٣ مدرسا على التوالى (٢) والجدول التالى يوضح التطور الكمى لمدرسى المدارس الثانوية التجارية .

جدول رقم (١٠) : عدد المدرسين والمدرسات فى المدارس الثانوية التجارية ونمو اعدادهم فى سنوات مختلفة (٣)

العام الدراسى	جملة المدرسين والمدرسات			الزيادة	٪
	المدرسون	المدرسات	الجملة		
٧١/٧٠	عدد ٪	٣٩٢٢ ٪٧٥ر٥	١٢٦٩ ٪٢٤ر٥	٥١٩١	٢٣١٨ ٨٠ر٦
٧٦/٧٥	عدد ٪	٦٦٤٣ ٪٦٩ر٣	٢٩٤٢ ٪٣٠ر٧	٩٥٨٥	٤٣٩٤ ٨٤ر٦
٨١/٨٠				١٧٩٩٩	٨٤١٤ ٨٧ر٧

- (١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، سياسة ونظم اعداد المعلم ، مرجع سابق ، ص ٣ ، ٤
- (٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .
- (٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

يوضح الجدول السابق ما يلي :

- أن هناك زيادة مستمرة فى جملة أعداد مدرسى المدارس الثانوية التجارية حتى يكون هناك توازن بين زيادة أعداد الطلاب فى هذا النوع من التعليم وزيادة أعداد المدرسين .

أن نسبة زيادة عدد المدرسين أكبر من نسبة زيادة عدد المدرسات .
أن هناك زيادة تمثل نسبتها ٨٠٦ ٪ فى عدد المدرسين والمدرسات عام ٧١/٧٠ عما قبل ، وتصل نسبة الزيادة عام ٧٦/٧٥ الى ٨٤٦ ٪ ثم تزداد النسبة الى ٨٧٧ ٪ عام ٨١/٨٠ أى أن هناك زيادة مستمرة فى اعداد المدرسين والمدرسات .

موقف المبانى المخصصة للتعليم التجارى :

من المعروف انه حتى العام الدراسى ١٩٥٨/٥٧ كانت جميع المبانى التى تشغلها مدارس التجارة (الا مدرسة واحدة) كلها مستأجرة ، وكان معظمها ضيقا لا يسمح بزيادة عدد الفصول أو بمواجهة الاقبال المتزايد على هذا النوع من التعليم . كما ان تصميم الكثير من المبانى كان لا يساعد الطلاب على ممارسة أى نوع من أنواع النشاط الرياضى أو الاجتماعى ، وكانت الآلات الكاتبة المخصصة لتدريب الطلاب توضع فى بعض الاحيان فى أماكن تعرضها للتلف (كالصالات أو البدرومات) .

ولقد لمست الوزارة موقف المبانى المخصصة لهذا التعليم ، فتم وضع مواصفات لما يجب أن يكون عليه مبنى المدرسة التجارية من حيث عدد الحجرات المخصصة للدراسة والغرف المخصصة لتدريب الطلاب على الآلات الكاتبة ، ووجود غرفة مخصصة لصيانتها واصلاحها ، وكذا الغرف المخصصة لأعمال المكتب التجارى كما روعيت الشروط الصحية ، وسعة الأفنية بحيث يتمكن الطلاب من ممارسة نواحي النشاط المختلفة . وهذا بجانب

مراعاة وضع الأساسات واقامة المباني بشكل يسمح بعمل اضافات لها
اذا اقتضت الظروف ذلك .

ولقد روعى عند وضع الخطة الخمسية الأولى ما يأتى :

(١) بالنسبة للمدارس الجديدة . أدرجت الاعتمادات اللازمة لاقامة
مبانى هذه المدارس ، بحيث يتم المبنى فى العام السابق لفتح
المدرسة الجديدة .

(٢) بالنسبة للمدارس القائمة . أدرجت الاعتمادات اللازمة لاقامة
مبان لها تدريجيا بحيث يصبح لكل مدرسة المبنى الملائم طبقا
للمواصفات التى وضعتها الوزارة (١) .

كما تضمنت خطة وزارة التربية والتعليم لعام ٨٣/٨٢ اقامة
١٢ مدرسة جديدة، فى كافة انحاء الجمهورية للتعليم الثانوى التجارى
نظام ثلاث سنوات بتكلفة مباني قدرها ١٤٠٥٠٠٠ جنيه وأراض بمبلغ
٥٧٠٠٠٠ جنيه ، وعدد ثلاث مدارس احلال بتكلفة مقدارها ٣٥٠٠٠٠ جنيه ،
واستكمال عدد ١٤ مدرسة بتكلفة قدرها ٨٧٥٠٠٠ جنيه ، وانشاء ٢٣١ حجرة
بتكلفة ١١٥٥٠٠٠ جنيه وبالتالى نجد أن جملة مشروعات المباني لعام
٨٣/٨٢ تبلغ ٤٣٥٥٠٠٠ جنيه (٢) .

ولمعرفة مدى التطور الحادث فى توزيع المباني المدرسية على
مراحل التعليم الفنى فى عام ١٩٧٣ ، موازنا بجملة المباني عام ١٩٨٤
نتأمل الجدول التالى :

(١) وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم التجارى ، مرجع سابق ،
ص ١٣ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للخطة والمتابعة ،
مشروعات مباني الثانوى التجارى (٣ سنوات) عام ٨٣/٨٢ ، جدول
رقم ٦٩ .

جدول رقم (١١) : توزيع المباني المدرسية على مراحل التعليم
الفنى بسائر تبعياته فى السنوات ٧٣، ١٩٨٤ (١)

نسبة الزيادة	١٩٨٤/١٩٨٣		١٩٧٣		انواع التعليم
	%	جملة المباني	%	جملة المباني	
٤٣٧	٢٧٩	١٤٨	٣٧٣	١٠٣	ثانوى صناعى
٢٦٥	١١٧	٦٢	١٧٨	٤٩	ثانوى زراعى
١٥٨٩	٥٠٤	٣٢١	٤٤٩	١٢٤	ثانوى تجارى
		٥٣١		٢٧٦	جملة

يلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- (١) نسبة الزيادة فى مباني التعليم الثانوى التجارى تفوق نسبة الزيادة فى مباني كل من التعليم الصناعى والتعليم الزراعى حيث بلغت فى الثانوى التجارى ١٥٨٩% وفى الثانوى الصناعى ٤٣٧% ، وفى الثانوى الزراعى ٢٦٥% .
- (٢) بلغت نسبة الزيادة فى جملة مباني التعليم الفنى عام ٨٤مقارنا بعام ١٩٧٣ ، ٩٢٤% وهذا يؤكد جهود الوزارة فى تطوير التعليم الفنى كمياً .
- (٣) يستحوذ التعليم الثانوى التجارى بالنسبة الاكبر فى جملة المباني المدرسية سواء عام ١٩٧٣ أو عام ١٩٨٣ ثم يأتى فى

(١) جملة المباني سنة ١٩٧٣ : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلى ، النشرة الاحصائية ، العدد الخامس ، حول المباني المدرسية فى مختلف مراحل التعليم وتبعياته ٧٢/ ، ١٩٧٣ ، اعداد قسم المباني والانشطة التعليمية نوفمبر ١٩٧٣ ، جدول رقم ٥ .

جملة المباني سنة ١٩٨٤ : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلى ، احصاء المباني المدرسية ، نوفمبر ٨٤ .

المرتبة الثانية التعليم الثانوى الصناعى ثم التعليم الثانوى الزراعى (مع الاخذ فى الحسبان أن جملة مبانى التعليم الثانوى التجارى تضم ٢٠٣ مدرسة ثانوى تجارى رسمى، ١٨ مدرسة خاصة بمصروفات هذا بالنسبة لجملة المبانى عام ١٩٨٤، أما جملة المبانى عام ١٩٧٣ فتشمل ١١٨ مدرسة ثانوى تجارى رسمى، ومدرسة واحدة خاص مجانى وخمس مدارس خاص بمصروفات) .

اما بالنسبة للتعليم الفنى نظام الخمس سنوات فنجد أن نسبة المبانى فى التعليم الفنى الصناعى تفوق نسبة المبانى فى كل من التعليم الفنى التجارى والزراعى ، وقد بلغت جملة المبانى فى عام ١٩٨٤ (١) .

صناعى	١٤
تجارى	٤
زراعى	٢

ونلاحظ ان نسبة الزيادة فى عدد المبانى بلغت ٧٠٪ فى التعليم الفنى الصناعى وان نسبة الزيادة فى عدد المبانى بلغت ٢٠٪ فى التعليم الفنى التجارى وان نسبة الزيادة فى عدد المبانى بلغت ١٠٪ فى التعليم الفنى الزراعى

مما سبق يتضح أن نسبة المبانى فى التعليم الفنى التجارى ضئيلة جدا. عند مقارنتها بجملة المبانى فى التعليم الثانوى التجارى.

أما توزيع المبانى المدرسية الرسمية فى التعليم الثانوى التجارى حسب ملكيتها للدولة والغرض من تشييدها فيوضحه الجدول التالى :

(١) وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلى مرجع سابق .

جدول رقم (١٢) : التوزيع المطلق والنسبي لمباني المدارس الرسمية بالتعليم الثانوى التجارى حسب الملكية والغرض من تشييدها طبقا للحالة فى ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ (١)

السنة	جملة المباني الرسمية	التوزيع حسب الغرض من تشييدها		التوزيع حسب ملكية المبنى		
		شيد على أن يكون مدرسة	شيد لغرض آخر أصلا	ملك للدولة ولا يدفع عنه ايجار	جزء مستأجر وجزء غير مستأجر	مستأجر كلياً
١٩٧٣	١١٨	٩٧	٢١	٨٧	٣	٢٨
١٩٨٤	٣٠٣	٢٩١	١٢	٢٧٤	١٠	١٩

يتبين من الجدول رقم (١٢) ما يلى :

- أن نسبة المباني التي شيدت على أن تكون مدرسة عام ١٩٨٤ تفوق نسبة المباني التي شيدت على أن تكون مدرسة عام ١٩٧٣ حيث بلغت النسبة فى الأولى ٩٦٪ وفى الثانية ٨٢٫٢٪ . بينما نجد العكس فى المباني التي شيدت لغرض آخر أصلا حيث بلغت النسبة فى ١٩٧٣ ، ١٧٫٨٪ بينما فى ١٩٨٤ بلغت النسبة ٤٪ من جملة المباني .
- أما بالنسبة لتوزيع المباني حسب ملكيتها للدولة نجد أنه فى ١٩٧٣ كانت جملة المباني ملك الدولة والتي لا يدفع عنها ايجار ٧٣٫٨٪ بينما فى ١٩٨٤ تبلغ النسبة ٩٠٫٤٪ من جملة المباني الرسمية ، أما المباني التي جزء منها مستأجر وجزء غير مستأجر تبلغ فى ١٩٧٣ ، ٢٥٪ بينما فى ١٩٨٤ تبلغ النسبة ٣٫٣٪ أما المباني المستأجرة كلياً تبلغ النسبة ٢٣٫٧٪ عام ١٩٧٣ وفى عام ١٩٨٤ تبلغ نسبتها ٦٫٣٪ .

يلاحظ مما سبق اهتمام الوزارة بأن يكون المبنى مشيدا على أن يكون مدرسة وليس لغرض آخر أصلا حتى يحتوى على المواصفات اللازمة فى اقامة المبنى المدرسى والدليل على ذلك ارتفاع نسبة المباني التى شيدت على أن تكون مدرسة وانخفاض نسبة المباني التى شيدت لغرض آخر اصلا كما حرصت الوزارة أيضا على أن يكون المبنى ملك للدولة حتى تتمكن من عمل اضافات فيه اذا استلزم الامر لصالح العملية التعليمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يوفر مبالغ طائلة تتحملها الدولة سنويا نتيجة ايجار المبنى

ويمكن الموازنة بين صلاحية المباني المدرسية التجارية الثانوية عام ١٩٧٣ و ١٩٨٤ كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (١٣) : توزيع المباني المدرسية فى التعليم الثانوى التجارى بسائر تبعياته حسب صلاحية المبنى طبقا للحالة فى ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ (١)

التوزيع حسب الصلاحية فى ١٩٨٤				التوزيع حسب الصلاحية فى ١٩٧٣				تبعيات التعليم الثانوى التجارى
المبنى يحتاج الى اصلاحات اساسية	المبنى غير صالح	المبنى صالح تماما	جملة المباني ١٩٨٤	المبنى يحتاج الى اصلاحات اساسية	المبنى غير صالح	المبنى صالح تماما	جملة المباني ١٩٧٣	
٦٩	٧	٢٢٧	٣٠٣	٢٢	١٩	٧٧	١١٨	رسمى
	١	١٧	١٨			٦	٦	خاص بمصروفات
٦٩	٨	٢٤٤	٣٢١	٢٢	١٩	٨٣	١٢٤	

وبتحليل الجدول رقم (١٣) يتبين لنا ما يلى :

- ازدياد نسبة المباني الصالحة تماما عام ١٩٨٤ عند مقارنتها

وبتحليل البيانات بالجدول السابق يتبين ما يلي :

- نسبة المباني التي مرافقها صالحة وكافية عام ١٩٨٤ تفوق نسبة المباني التي مرافقها صالحة وكافية عام ١٩٧٣ حيث تبلغ نسبة الأولى ٦٨٪ بينما تبلغ الثانية ٥٨٪ من جملة المباني .

- نسبة المباني التي مرافقها صالحة وغير كافية عام ١٩٧٣ تبلغ ٣٧٫٩٪ من جملة المباني بينما نسبة المباني التي مرافقها صالحة وغير كافية عام ١٩٨٤ تبلغ ٢٤٫٩٪ وبالتالي فهي أقل من الأولى .

- نسبة المباني التي مرافقها غير صالحة عام ١٩٧٣ تبلغ ٤٪ من جملة المباني بينما تبلغ نسبة المباني التي مرافقها غير صالحة عام ١٩٨٤ ٥٫٩٪ من جملة المباني وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لعام ١٩٧٣ .

- أما بالنسبة للمباني التي ليس بها مرافق عام ١٩٧٣ فلا وجود لها بينما تبلغ ٦٪ عام ١٩٨٤ .

ويوضح الجدول التالي توزيع المباني المدرسية للتعليم الثانوي

التجاري حسب اتصالها بالتيار الكهربى ومياه الشرب .

جدول رقم (١٥) : توزيع المباني المدرسية للتعليم الثانوي التجارى بسائر تبعياتها حسب اتصالها بالتيار الكهربائى ومياه الشرب فى السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ (١)

جملة المباني		١٩٧٣					١٩٨٤				
		تيار كهربى		مياه الشرب			تيار كهربى		مياه الشرب		
مبانى مزودة كهربى	مبانى غير مزودة	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى غير مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى مزودة كهربى	مبانى غير مزودة كهربى	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى غير مزودة مرفق المياه انابيب	مبانى مزودة مرفق المياه انابيب
١١٦	٧	١٢٢	١	-	٣٢١	٣٠٥	١٦	٣٠٨	١٠	٢	١٢٤

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

— نسبة المباني المزودة. بالتيار الكهربى عام ١٩٧٣ تبلغ ٩٣% ،
بينما تبلغ نسبة المباني المزودة. بالتيار الكهربى عام
١٩٨٤ تبلغ ٩٥% وبالتالى فهى أعلى من الأولى .

— أما بالنسبة للمباني غير المزودة. بالتيار الكهربى فنجد ان
نسبتها عام ١٩٧٣ تبلغ ٥٦% بينما نسبة المباني غير
المزودة. بالتيار الكهربى عام ١٩٨٤ تبلغ ٥% وهى أقل من النسبة
عام ١٩٧٣ .

— بالنسبة لمصدر مياه الشرب نجد. أن نسبة المباني التى بها مياه
صالحة من مرفق المياه عام ١٩٧٣ تبلغ ٩٨% بينما تبلغ النسبة
عام ١٩٨٤ ، ٩٥% وهى نسبة أقل من الأولى .

— بينما نسبة المباني التى بها مياه شرب من مصادر صالحة عام
١٩٧٣ تبلغ ٨٨% ونسبة المباني التى بها مياه شرب من نفس
المصادر عام ١٩٨٤ تبلغ ٣١% وهى نسبة اكبر من الأولى .

— المباني المزودة. بمياه غير صالحة عام ١٩٧٣ لا وجود لها بينما
نسبتها عام ١٩٨٤ تبلغ ٩% .

وإذا نظرنا الى نسبة المدارس الثانوية التجارية التى تحتوى
مبانيها على مقصف ومكتبة وفناء فنجد الآتى :

— أن هناك ٢٠٣ مدرسة بنسبة ٦٣% من جملة مدارس الثانوى التجارى
بها مقصف مدرسى عبارة عن جمعية تعاونية يشترك فى اسهمها طلاب
المدرسة وبالتالى توزع عليهم الأرباح كل حسب نصيبه فى الأسهم .
كما يوجد ١٩ مدرسة بنسبة ٥٩% يكون مقصف المدرسة مسئو من

متعهد خاص ، وهناك ٩٩ مدرسة بنسبة ٣٣٨٪ من جملة المدارس
الثانوية التجارية لا يوجد بها مقصف .

- بالنسبة للمكتبات المدرسية هناك ٢٦٢ مدرسة بنسبة ٨١٦٪ من
جملة المدارس الثانوية التجارية يوجد بها مكتبة و ٥٩ مدرسة
بنسبة ١٨٤٪ لا يوجد بها مكتبة .

- أما بالنسبة للأفنية فان هناك ٢٣١ مدرسة بنسبة ٧١٩٪ توجد
بها أفنية كافية ، و ٨٢ مدرسة بنسبة ٢٥٥٪ من جملة المدارس
الثانوية التجارية الأفنية بها غير كافية ، و ٨ مدارس ، أي
بنسبة ٢٥٪ لا توجد به أفنية (١) .